الفصل الثانى

سياسات التنمية الاقتصادية
المنظور التاريخى للسياسات الصناعية
والتجارية والتكنولوچية(*)

(*) ترجمة سجينى دولارمانى حتى منتصف الفصل
وبقية الفصل والكتاب ترجمة عمر الرفاعى

٢-١ مقدمة

أشرت في الفصل السابق إلى أنه من المثير للدهشة أنه كانت هناك محاولات قليلة للغاية لتطبيق الدروس المستفادة من التجارب التاريخية للتنمية في الدول المتقدمة على المشكلات المعاصرة للتنمية. بل أنه وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإشارات القليلة إلى التجارب التاريخية تكون عادة أكثر ميلاً إلى تمجيد الأوهام التي تدعم الرواية السائدة حاليًا لتاريخ السياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة حاليًا، والتي تركز على مزايا التجارة الحرة والسياسة الصناعية المعروفة بشعار «دعه يعمل دعه يمر». والقصة التي تنطوي في مضمونها الفعلي على كل السياسات التي تحظى بالتوافق العام في واشنطن، تمضي على النحو الذي سنسرده فيما يلي.(١)

بدءًا من القرن الثامن عشر وما بعده، أثبت النجاح الصناعي الذي حققته بريطانيا بفضل انتهاجها لسياسة «دعه يعمل دعه يمر» تفوق سياسات السوق الحرة والتجارة الحرة. فبانتهاج بريطانيا لهذه السياسات التي أطلقت طاقات الابتكار والمبادرة، نجحت الدولة في التقدم على فرنسا التي كانت منافسها الرئيسي في هذه الفترة لكنها كانت تنتهج السياسة التدخلية، وعززت بريطانيا مركزها باعتبارها القوة الاقتصادية العظمى في العالم. واستطاعت بريطانيا منذ ذلك الحين أن تلعب دور المصمم والمهيمن على النظام الاقتصادي الليبرالي العالمي، خاصة بعد أن تخلصت في عام ١٨٤٦م من سياستها الحمائية الزراعية البغيضة (قوانين القمح) وبقايا السياسات الحمائية الميركانتيلية القديمة.

كان السلاح الرئيسى الذى تستند إليه بريطانيا فى هيمنتها على النظام الليبرالى العالمى هو نجاحها الاقتصادى القائم على نظام السوق الحرة والتجارة الحرة. فقد دفع هذا الكثيرمن الدول الأخرى إلى إدراك محدودية سياستها التجارية الميركانتيلية والبدء فى انتهاج سياسات تجارية حرة (أو على الأقل أكثر تحرراً مما كان متبعاً) منذ عام ١٨٦٠م .. وينبغى الإشارة إلى أن أعمال الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل آدم سميث وديڤيد ريكاردو قد ساعدت بريطانيا كثيراً فى مشروعها، وبصفة خاصة دراستهما النظرية التى أثبتت تفوق سياسات «دعه يعمل دعه يمر» خاصة فى مجال تحرير التجارة. وكما قال ويللى دى كليرك المفوض التجارى الأوروپى للعلاقات الاقتصادية الخارجية خلال الأيام الأولى لمناقشات دورة أوروجواى (١٩٨٥م-٩):

«لم يكن من الممكن أن تنتعش سياسة التجارة الحرة للمرة الأولى، كما حدث فى أواخر القرن التاسع عشر، بدون حصولها على الشرعية النظرية فى مواجهة السياسات الميركانتيلية التى كانت منتشرة حينذاك، والتى حققتها أعمال ديڤيد ريكاردو و چون ستيوارت ميل و ديڤيد هيوم وآدم سميث وغيرهم من أعضاء مدرسة التنوير الإسكتلندية، وما ترتب على ذلك من استقرار نسبى حققته المملكة المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة الوحيدة والكريمة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر.»(٢)

هذا النظام الليبرالى العالمى الذى وصل إلى كماله بحلول عام ١٨٧٠م، قام على أساس انتهاج سياسات صناعية تستند إلى مبدأ «دعه يعمل دعه يمر» داخلياً، وخفض الحواجز على التدفقات العالمية للسلع والعمالة ورأس المال، واستقرارالاقتصاد الكلى سواء على المستوى القومى أو الدولى المضمون بقاعدة الذهب ومبدأ الميزانيات المتوازنة. وتبع انتهاج هذه السياسات فترة من الرخاء غير المسبوق.

ولكن للأسف، فإنه وفقًا لهذه الرواية، بدأت الأمور تتجه نحو الأسوأ مع بداية الحرب العالمية الأولى. فقد بدأت الكثير من الدول فى إعادة إقامة الحواجز التجارية

استجابة لحالة عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى التى أعقبت هذه الحرب. وفى عام ١٩٣٠م ، تخلت الولايات المتحدة عن سياسة التجارة الحرة وشرعت فى سن وتطبيق قانون « سموث ـ هاولى » الشهير بفرض التعريفات الجمركية. ووفقًا لما يقوله دى كليرك فقد كان تأثير هذه التعريفات كارثيًّا على التجارة الدولية، وبعد حين على مستوى العمالة والنمو الاقتصادى الأمريكى أيضًا. بل أن هناك من الاقتصاديين من يعتقدون الآن أن الكساد العظيم كان سببه الرئيسى تطبيق هذه التعريفات. (٣) فقد أقامت دول مثل ألمانيا واليابان أسواراً عالية من الحواجز التجارية، وبدأت فى تشكيل كارتلات احتكارية قوية، وثيقة الصلة بالتنظيمات الفاشية التى مهدت لاعتداءاتها الخارجية على الدول الأخرى فى العقود اللاحقة.(٤) لقد انتهى نظام التجارة الحرة بصفة نهائية فى عام ١٩٣٢م، عندما استسلمت بريطانيا ـ التى كانت تتزعم التجارة الحرة ـ للإغراء وأعادت فرض التعريفات الجمركية. ودمر ما نتج عن ذلك من انكماش وعدم استقرار الاقتصاد العالمى، ثم الحرب العالمية الثانية، ما تبقى من أول نظام ليبرالى عالمى.

وفقًا للرواية نفسها، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعض التقدم الجوهرى فى مجال تحرير التجارة من خلال محادثات الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة العالمية المعروفة باسم الجات، ومع ذلك فقد هيمنت سياسات مناقضة للإدارة الاقتصادية على عملية صناعة القرار فى العالم المتقدم حتى بداية فترة السبعينيات من القرن العشرين وفى الدول النامية حتى بداية فترة الثمانينيات (وكذلك فى دول العالم الشيوعى حتى انهيارها فى عام ١٩٨٩م). وفقًا لـ « ساكس، ووارنر » فقد كانت هناك عدة عوامل ساهمت فى اتباع الدول النامية لسياسات حمائية وتدخلية.(٥) فقد سادت الكثير من النظريات الخاطئة، مثل حجج الدفاع عن الصناعة الوليدة، ونظرية الدفعة الكبيرة لـ « روزنشتاين ـ رودان » (١٩٤٣م)، والتغيير الهيكلى فى أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى النظريات الماركسية المتعددة السائدة فى تلك الفترة. وكانت هناك أيضًا متطلبات سياسية تحفز على انتهاج سياسات حمائية، مثل الحاجة لبناء الدولة والحاجة لكسب تأييد جماعات مصالح معينة.

كما كان هناك ميراث من القيود الرقابية التى فرضت خلال الحرب واستمرت حتى فترة السلم.

ويعتقد الكثيرون أنه من حسن الحظ أن العالم قد تخلى عن هذه السياسات التدخلية على نطاق واسع منذ بداية الثمانينيات مع صعود الليبرالية الجديدة التى ركزت على فضائل الحكومة الصغيرة، وسياسة «دعه يعمل دعه يمر» والانفتاح الدولى. فمع أواخر السبعينيات تراجع النمو الاقتصادى فى معظم الدول النامية، باستثناء الدول فى آسيا وجنوب شرق آسيا التى كانت تنتهج بالفعل السياسات الجيدة. فقد كشف هذا الفشل فى النمو الاقتصادى، والذى تسبب فى الأزمات الاقتصادية فى بداية الثمانينيات حدود السياسات القديمة للحماية وتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى.

نتيجة لذلك بدأت معظم الدول النامية فى احتضان الإصلاح بانتهاج السياسات الليبرالية الجديدة. وكان أكثر رموز هذا التحول على حد قول «بهاجواتى» هو احتضان البرازيل مفاهيم الليبرالية الجديدة فى ظل رئاسة الرئيس فرناندو هنريك كاردوس، الذى كان منظراً رائداً للاعتماد على الذات حتى الثمانينيات ودخول المكسيك التى كانت تنتهج من قبل سياسات مضادة لأمريكا طرفًا فى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروفة باتفاقية «نافتا» وكذلك انتهاج الهند التى كانت قلعة للسياسة الحمائية والقيود الحكومية اتجاهًا نحو الانفتاح الاقتصادى.(٦) وتم تتويج هذا الاتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية والانفتاح على العالم بسقوط النظام الشيوعى فى ١٩٨٩م الذى أنهى فكرة النظام التجارى المغلق كبديل تاريخى، والذى كان سائداً فى السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية.(٧)

وعندما نضيف إقامة مؤسسات دولية حاكمة جديدة مثل منظمة التجارة العالمية إلى التغيرات السياسية على المستوى القومى، يتشكل أمامنا نظام اقتصادى عالمى جديد لا يمكن مقارنة قدراته الاحتمالية على تحقيق الرخاء إلا بالعصر الذهبى

لليبرالية (١٨٧٠- ١٩١٤م) . [٨] ريناتو روجييرو، أول مدير عام لمنظمة التجارة العالمية يؤمن بأنه بفضل هذا النظام العالمى الجديد، أصبح لدينا إمكانية القضاء على الفقر العالمى فى الفترات الأولى من القرن الحادى والعشرين. « وهو ما كان يعتبر من قبل فكرة مثالية، ولكنه أصبح اليوم احتمالاً قابل للتحقيق » .[٩]

كما سنرى لاحقًا، ترسم لنا هذه الرواية صورة قوية ولكنها مضللة من جذورها. ولعلنا نبدأ بقبول أنه كانت هناك بعض الفترات فى أواخر القرن التاسع عشر يمكن وصفها بأنها الفترات التى ساد فيها عصر سياسة « دعه يعمل دعه يمر » .

بداية وكما يمكن أن نراه فى الجدول ٢ ـ ١ . فقد كانت هناك فترة فى أواخر القرن التاسع عشر، رغم قصر مدتها، كانت النظم الليبرالية التجارية هى السائدة فى أجزاء كبيرة من الاقتصاد العالمى. فقد أحدثت بريطانيا تحولاً نحو النظام التجارى الحر الأحادى بتخليها عن قوانين القمح فى عام ١٨٤٦م، حتى اكتمل هذا النظام فى ستينيات القرن التاسع عشر، على الرغم من أن هذا التحول اعتمد على تفوقها الاقتصادى بلا منازع فى تلك الفترة، وارتبط بشكل يصعب فصله عن سياستها الإمبريالية. فقد خفضت الكثير من الدول الأوروبية تعريفاتها الحمائية وبشكل جوهرى خلال الفترة بين عامى ١٨٦٠ و١٨٨٠م. وخلال الفترة نفسها، تم إجبار أجزاء كبيرة من العالم على فرض نظم التجارة الحرة، سواء بسبب خضوع بعض الدول للنظام الاستعمارى، أو بسبب دخول عدد من الدول ـ المستقلة اسمًا فقط ـ فى اتفاقيات شكلت هى الطرف الأضعف فيها مثل دول أمريكا اللاتينية و الصين وتايلاند (كان يطلق عليها سيام فى هذا الوقت) وإيران (فارس) وتركيا (الإمبراطورية العثمانية) . وكان الاستثناء الواضح لهذا النظام هو الولايات المتحدة التى ظلت تطبق نظامًا تعريفيًّا بحواجز عالية حتى خلال تلك الفترة. ولكن بالنظر إلى أن الولايات المتحدة لم تكن تشكل فى هذه الفترة سوى جزءًا صغيرًا من الاقتصاد العالمى، فيمكننا القول دون الخروج عن المنطق، أن تلك

الفترة كان النظام السائد فيها أقرب ما يكون للتجارة الحرة مقارنة بأى فترة أخرى لاحقة أو أى فترة قد تأتى فى المستقبل.

الأكثر أهمية من ذلك، هو أن نطاق تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى قبل الحرب العالمية الأولى (وربما حتى الحرب العالمية الثانية) كان محدوداً للغاية مقارنة بالمقاييس المعاصرة. وعلى سبيل المثال، فإنه قبل الثلاثينيات من القرن الماضى، كان هيمنة مفهوم الموازنات المتوازنة، والنطاق الضيق لفرض الضرائب (مع الأخذ فى الاعتبار عدم تطبيق نظم الضريبة على الدخل الفردى أو على الشركات فى معظم الدول) يقيد الحركة لانتهاج سياسات نشطة تتعلق بالموازنة. فقد كان الوعاء الضريبى المحدود بقيد حركة الموازنات الحكومية، وبالتالى كان من الصعب تخصيص اعتمادات مالية لأغراض تنموية حتى إذا توفرت النية الحكومية لذلك وذلك باستثناء واضح هو بناء خطوط السكك الحديدية فى عدد كبير من الدول. ولم تكن هناك بنوك مركزية تعمل وفقًا لمفاهيم العمل الحالية قبل بداية القرن العشرين. ولذلك فقد كان نطاق العمل بأدوات السياسة النقدية محدوداً للغاية. وبصفة عامة، فقد كانت البنوك خاضعة للملكية الخاصة وبأقل حد من تدخل الدولة فى نشاطها وبالتالى كان نطاق استخدام «برامج الائتمان المباشر» محدوداً للغاية، على عكس الحال من التطبيق الناجح والواسع لهذه البرامج فى اليابان وكوريا وتايوان وفرنسا فى الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكذلك كان تطبيق إجراءات مثل تأميم الصناعة، أو التخطيط الاستثمارى الموجه، وغيرها من الممارسات التى انتهجتها دول أوروبية عديدة مثل فرنسا والنمسا والنرويج فى الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية، أموراً لا يمكن حتى التفكير فيها خارج نطاق فترات الحرب قبل الحرب العالمية الثانية. وبالتالى فإن من الحقائق المتناقضة المترتبة على ذلك أن الاعتماد على أساليب الحماية التعريفية كان أكثر أهمية كأداة سياسية فى القرن التاسع عشر عما هو عليه فى الفترة الراهنة.

بالرغم من كل هذه القيود، وكما أشرت فى الفصل الأول وسأوضحه بالتفصيل أكبر فى بقية هذا الفصل الحالى، فإن كل الدول المتقدمة حاليًّا، تقريباً، استخدمت

سياسات تدخلية صناعية وتجارية و تكنولوجية (ITT) فى تلك الفترة بهدف تطوير الصناعات الوليدة واللحاق بالدول التى سبقتها.(١٠) كما سنورد لاحقًا، فقد كانت هناك استثناءات واضحة لهذا الوضع، مثل سويسرا وهولندا ولكن هذه كانت دول تقف على حافة أو كانت بالفعل بالقرب من الجبهة التكنولوجية المتطورة بحيث أنها لم تكن فى حاجة لحماية صناعاتها الوليدة كثيراً. وبعض الدول ظلت تطبق سياسات تدخلية صناعية وتجارية وتكنولوجية (ITT) حتى بعد أن نجحت فى تحقيق هدفها فى اللحاق بمن سبقوها (بريطانيا فى بداية القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة فى بداية القرن العشرين). التعريفة الحمائية كانت بالقطع أحد الأدوات السياسية المهمة فى مجموعة السياسات التدخلية التى لجأت إليها الدول المتقدمة حاليًّا، ولكن وكما سنوضح لاحقًا، لم تكن هى الوسيلة الوحيدة المتبعة أو بالضرورة أكثرها أهمية.

وعلى الجبهة التجارية، كانت عملية تقديم الدعم واستعادة الرسوم المفروضة على المدخلات للسلع المصدرة تمارس على نطاق واسع لتشجيع الصادرات. وكانت الحكومات توفر الدعم للإنتاج الصناعى وتستخدم أشكالاً متعددة من برامج الاستثمارات العامة، خاصة فى مجال بناء البنية التحتية، وكذلك فى مجال الصناعة. وكانت الحكومات تدعم الاستحواذ على التكنولوجية الأجنبية، أحيانًا بوسائل شرعية مثل تمويل البعثات الدراسية وبرامج التدريب وأحيانًا بوسائل غير شرعية التى تضمنت التجسس الصناعى، وتهريب الآلات المحظورة ورفض الاعتراف بحقوق الابتكار الأجنبية. كما قدمت الحكومات الدعم لتطوير القدرات التكنولوجية المحلية من خلال تقديم الدعم المالى لبرامج البحث والتطوير والتعليم والتدريب. وتم اتخاذ العديد من الإجراءات للارتقاء بمستوى الإدراك واللحاق بالتكنولوجيات المتقدمة (على سبيل المثال، إقامة المصانع النموذجية، تنظيم المعارض و منح الإعفاءات من الجمارك للآلات والمعدات المستوردة لمصانع القطاع الخاص). وبالإضافة إلى ذلك شكلت بعض الحكومات آليات مؤسسية

الجدول ٢ـ١

متوسط معدلات التعريفة على المنتجات المصنعة فى عدد مختار من الدول المتقدمة فى المراحل الأولى لخوضها عملية التنمية (المتوسط المرجح بنسب من القيمة)

	١٨٢٠ [٢]	١٨٧٥ [٢]	١٩١٣	١٩٢٥	١٩٣١	١٩٥٠
النمسا (٣)	راء	١٥ـ٢٠	١٨	١٦	٢٤	١٨
بلجيكا (٤)	٦ – ٨	٩ – ١٠	٩	١٥	١٤	١١
الدنمارك	٢٥ـ٣٥	١٥ـ٢٠	١٤	١٠	غير متاح	٣
فرنسا	راء	١٢ـ١٥	٢٠	٢١	٣٠	١٨
ألمانيا (٥)	٨ – ١٢	٤ـ٦	١٣	٢٠	٢١	٢٦
إيطاليا	غير متاح	٨ـ١٠	١٨	٢٢	٤٦	٢٥
اليابان (٦)	راء	٥	٣٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح
هولندا (٤)	٦ـ٨	٣ـ٥	٤	٦	غير متاح	١١
روسيا	راء	١٥ـ٢٠	٨٤	راء	راء	راء
إسبانيا	راء	١٥ـ٢٠	٤١	٤١	٦٣	غير متاح
السويد	راء	٣ـ٥	٢٠	١٦	٢١	٩
سويسرا	٨ـ١٢	٤ـ٦	٩	١٤	١٩	غير متاح
المملكة المتحدة	٤٥ـ٥٥	٠	٠	٥	غير متاح	٢٣
الولايات المتحدة	٣٥ـ٤٥	٤٠ـ٥٠	٤٤	٣٧	٤٨	١٤

المصدر: Bairoch 1993, p 40, table 3.3.

راء = قيود متعددة وهامة تم فرضها على الواردات من المنتجات المصنعة وبالتالى فإن متوسط معدل التعريفة لا يعطى مدلولاً محدداً.

١ ـ: البنك الدولى (١٩٩١م. صفحة ٩٧. الجدول ٥ ـ ٢) يقدم جدولاً مماثلاً يستند جزئيًا على دراسات بايروخ التى تشكل أساس الجدول المقدم أعلاه. وعلى الرغم من أن أرقام البنك الدولى مشابهة فى معظم الأحيان لأرقام بايروخ إلا أنها متوسطات غيرمرجحة، وبالتالى فإنها أقل تفضيلاً من المتوسطات المرجحة التى يقدمها بايروخ.

٢ ـ هذه معدلات تقريبية للغاية وتعطى نطاقًا لتغير متوسط المعدلات وليس المعدلات القصوى.

٣ ـ النمسا والمجر قبل عام ١٩٢٥م.

٤ ـ فى عام ١٨٢٠م كانت بلجيكا متحدة مع هولندا

٥ ـ فى عام ١٨٢٠م الرقم بالنسبة لبروسيا فقط.

٦ ـ قبل عام ١٩١١م كانت اليابان مجبرة على الاحتفاظ بمعدل منخفض لمعدل التعريفة لا يزيد على ٥٪ على كل المنتجات من خلال سلسلة من الاتفاقيات غير المتعادلة مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة. جدول البنك الدولى المشار إليه فى البند رقم ١ يعطى اليابان متوسطًا غير مرجح لمعدل التعريفة لكل السلع (وليس فقط المنتجات المصنعة) للسنوات ١٩٢٥و ١٩٣٠ و ١٩٥٠م قدره ١٣٪ و ١٩٪ و٤٪ على التوالى.

لتسهيل التعاون بين القطاعين العام والخاص (مثل إقامة مشروعات مشتركة بين القطاعين واتحادات الصناعة المرتبطة بصلات وثيقة مع الحكومة) . ومن المهم أن نشير إلى أن الكثير من هذه السياسات ينظر إليها باستهجان الآن على الرغم من أنه لا ينص صراحة على أنها غير مشروعة سواء فى الاتفاقات الثنائية أو الاتفاقات متعددة الأطراف .

عندما بلغت الدول المتقدمة حاليًّا حافة التفوق التكنولوچى، استخدمت عدد كبير من السياسات لمساعدة نفسها على التخلص من المنافسين الموجودين بالفعل أو المحتملين . ولبريطانيا دور مشهود فى هذا المجال، خاصة وأنها ظلت ولمدة طويلة تشغل وحدها موقعًا متقدمًا باعتبارها القائد للاقتصاد العالمى ولكن هناك أيضًا دول أخرى لجأت إلى وسائل مشابهة كلما وجدت إلى ذلك سبيلاً . فقد استخدمت بريطانيا وسائل للحد من نقل التكنولوچيا إلى المنافسين المحتملين (مثل فرض قيود على هجرة العمالة ذات الخبرة أو تصدير الآلات والمعدات الدقيقة)، ومارست الضغط على الدول الأقل نمواً حتى تفتح أسواقها باستخدام القوة فى حالة الضرورة، ولكن الاقتصاديات التى كانت تحاول اللحاق بالركب سواء كانت من المستعمرات الرسمية أو غير الرسمية، لم تقف مكتوفة الأيدى خاضعة لهذه القيود بل لجأت إلى وسائل متعددة متباينة، بما فى ذلك الوسائل غير الشرعية للتغلب على العوائق والقيود، مثل اصطياد العمالة الماهرة وتهريب الآلات .(١١)

٢ـ٢ إستراتيچيات اللحاق بالركب

فى هذا الجزء سأقوم بفحص تجارب متعددة للدول المتقدمة حاليًّا ـ بريطانيا، الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، السويد، بلچيكا، هولندا، سويسرا، اليابان، كوريا وتايوان ـ وسأتناول مختلف أنواع السياسات التجارية والصناعية والتكنولوچية التى لجأت إليها هذه الدول عندما كانت بدورها دولاً نامية .

وسأوضح كيف أن معظم هذه الدول انتهجت سياسات تعتبر على النقيض تمامًا من السياسات التى يصفونها الآن بأنها سياسات أصلية تقليدية يدعون اتباعها فى الماضى ويطالبون حاليًا الدول النامية حاليًا بانتهاجها.

١-٢-٢ بريطانيا

باعتبارها الواحة الفكرية للمفاهيم الحديثة لسياسة «دعه يعمل دعه يمر»، والدولة الوحيدة التى يمكنها أن تزعم أنها مارست التجارة الحرة الكاملة فى مرحلة واحدة فى تاريخها، ينظر إلى بريطانيا عادة على أنها الدولة التى حققت نموها وتقدمها دون تدخل جوهرى من جانب الدولة. ولكن الحقيقة أبعد من هذا بكثير.

فقد دخلت بريطانيا مرحلة ما بعد عصر الإقطاع (القرنين الثالث عشر والرابع عشر) واقتصادها متخلف نسبيًا. وقبل عام ١٦٠٠م، كانت تستورد التكنولوچيا من القارة الأوروپية (١٢). وكانت تعتمد على تصدير الصوف الخام وبدرجة أقل على الملابس الصوفية ذات القيمة المضافة المنخفضة (التى كانت تعرف حينذاك بالملابس القصيرة) إلى الدول الواطئة التى كانت متقدمة فى هذه الفترة، خاصة مدن بروجس وغينت ويپرس فى منطقة فلاندرز التى تشكل الآن جزءاً من بلچيكا(١٣).

وكان ملوك بريطانيا فى ذلك الوقت يفرضون الضرائب على تلك المنتجات بغرض تجميع الإيرادات، ولكن نظراً لأن الضرائب المفروضة على الملابس كانت أقل من تلك المفروضة على الصوف الخام، فقد شجع ذلك على عملية إحلال الصادرات من الملابس الصوفية محل الصوف الخام وتحقيق نجاح محدود فى عملية تصديرها.(١٤) وكان الملك إدوارد الثالث (١٣٢٧م ـ ٧٧) أول ملك يحاول متعمداً تطوير صناعة إنتاج الملابس الصوفية محليًا. فارتدى الملك الملابس

المصنوعة فى إنجلترا فقط ليعطى المثل لبقية أفراد الشعب [١٥]، وجلب النساجين الفلمنكيين، وفرض المركزية على التجارة فى الصوف الخام وحظر استيراد الملابس الصوفية[١٦].

وأعطى ملوك أسرة « تيودور ـ Tudor » دفعة أكبر لتطوير هذه الصناعة من خلال ما يمكن اعتباره الآن سياسة متعمدة لتحفيز تطوير هذه ا لصناعة الوليدة. ويصف بالتفصيل « دانييل ديفو ـ Daniel Defoe » الروائى والسياسى والتاجر المرموق فى القرن الثامن عشر فى كتابه شبه المنسى الآن، وكان تحت عنوان « خطة للتجارة الإنجليزية (١٧٢٨م) ـ A Plan of the English Commerce »[١٧] كيف نجح ملوك تيودور وعلى رأسهم الملك هنرى السابع (١٤٨٥ ـ ١٥٠٩م) والملكة إليزابيث الأولى (١٥٥٨ ـ ١٦٠٣م) فى تحويل بريطانيا من دولة تعتمد أساسًا على تصديرالصوف الخام إلى الدول الواطئة، إلى أكثر الدول أهمية فى صناعة الصوف على مستوى العالم؟[١٨].

ووفقًا لما ذكره ديفو فى كتابه، فقد كان الملك هنرى السابع، قبل تتويجه ملكًا فى عام ١٤٨٥م يعيش تقريبًا كلاجئ فى البلاط الملكى لعمته دوقة برجوندى[١٩]، وتأثر هناك كثيراً بالرخاء الذى حققته الدول الواطئة اعتماداً على صناعة الصوف، ومنذ عام ١٤٨٩م وما بعدها، وضع الخطط الخاصة لتطوير صناعة الصوف فى بريطانيا. وشملت الخطط إرسال بعثات ملكية لتحديد أفضل المواقع المناسبة لإقامة هذه الصناعة،[٢٠] واصطياد وجلب العمال المهرة من الدول الواطئة،[٢١] وزيادة الضرائب المفروضة على الصادرات من الصوف الخام وفرض الحظرعلى ذلك فى مرحلة لاحقة بصفة مؤقتة. كما يرصد رامزاى التشريعات التى صدرت فى سنوات ١٤٨٩، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥٣٦م التى حظرت تصدير الملابس غير مكتملة الصنع، باستثناء الأنواع الخشنة ذات القيمة السوقية المنخفضة أسفل مستوى تم تحديده. ويقول إن هذا عكس وجهة النظر النافذة فى ذلك الوقت والقائلة بأنه إذا كان من الأفضل تصدير الصوف فى شكل ملابس

مصنعة بدلاً من تصديرها فى شكل خام، فإنه بالتالى يكون من الأفضل تصدير الملابس الصوفية مكتملة الصنع ومصبوغة بدلاً من تصديرها فى شكل منتجات نصف مصنوعة غير مجهزة ودون حياكة. (٢٢)

ويؤكد ديفو أن الملك هنرى السابع أدرك أن تغطية الفجوة التكنولوچية بين بريطانيا والدول الواطئة سيستغرق وقتًا طويلاً، ولذلك انتهج التدرج فى عملية التحول. (٢٣) ولم يفرض الضرائب على تصديرالصوف الخام إلا بعد أن استقرت الصناعة بشكل أفضل. وحين أدرك أن بريطانيا لا تتوفر لها الطاقة الإنتاجية الكافية لاستيعاب كل الصوف الخام المنتج قرر رفع الحظر الذى فرضه على تصدير الصوف الخام.(٢٤) ووفقًا لما ذكره ديفو، فقد استغرق الأمر مائة سنة تقريبًا بعد أن بدأ الملك هنرى السابع تطبيق سياسة الإحلال (١٤٨٩م)؛ حتى تثق بريطانيا بالدرجة الكافية فى قدرة صناعة الصوف البريطانية على المنافسة الدولية. ولذلك فلم يتم حظر تصدير الصوف الخام تمامًا إلا فى عهد الملكة إليزابيث الأولى (١٥٨٧م)(٢٥) ودفع هذا صناع الملابس الصوفية فى الدول الواطئة إلى الدمار.

ويشير ديفو إلى عوامل أخرى ساعدت بريطانيا على تحقيق النصر فى صناعة الصوف فى ظل عهد الملكة إليزابيث الأولى إلى جانب السياسة الإحلالية للواردات. بعض هذه العوامل كانت مصادفة محظوظة، مثل هجرة الكثير من عمال النسيج المهرة البروتستانت الفلمنكيين فى أعقاب حرب الاستقلال عن إسبانيا فى عام ١٥٦٧م. ولكن كانت هناك عوامل أخرى كثيرة جاءت بفضل إجراءات متعمدة من قبل الدولة. فقد بعثت الملكة إليزابيث الأولى بمبعوثين تجاريين إلى البابا وأباطرة روسيا والمغول وفارس من أجل فتح أسواق جديدة. كما استثمرت بريطانيا الكثير لبناء أسطول حققت به تفوقها البحرى، وأتاح لها ذلك اقتحام أسواق جديدة واستعمارها والحفاظ عليها كأسواق أسيرة لمنتجاتها المصدرة.(٢٦)

قد يكون من الصعب إثبات الأهمية النسبية للعوامل المذكورة سلفًا فى تفسير نجاح بريطانيا فى صناعة الصوف، ولكن يبدو واضحًا بجلاء أنه بدون هذه السياسة ـ والتى يمكن وصفها بأنها إستراتيچية لتحفيز الصناعات الوليدة وحمايتها وفقًا لمفاهيم القرن السادس عشر ـ التى وضعها الملك هنرى السابع وتابعها وطورها الملوك الذين خلفوه، لكان من الصعب للغاية، إن لم يكن مستحيلاً، أن تحقق بريطانيا هذا النجاح المبدئى فى عملية التصنيع. فبدون هذه الصناعة الرئيسية والتى كانت تمثل على الأقل نصف إيرادات بريطانيا من الصادرات خلال القرن الثامن عشر، لم يكن من السهل أن تبدأ بريطانيا ثورتها الصناعية، إن لم نقل أكثر من ذلك. (٢٧)

ثم أحدث إصلاح القانون الميركانتيلى(*) فى عام ١٧٢١م على يد «روبرت والپول ـ Robert Walpole» أول رئيس وزراء بريطانى خلال فترة حكم الملك چورچ الأول (١٧١٤م ـ ٢٧) تحولاً دراميًّا فى المرتكزات الرئيسية للسياسات البريطانية الصناعية والتجارية.

فقبل هذه الإصلاحات، كانت السياسات الحكومية البريطانية موجهة بصفة عامة نحو الاستحواذ على التجارة (وبصفة خاصة من خلال عملية الاستعمار وقوانين الملاحة التى كانت تفرض استخدام السفن البريطانية فى نقل أى بضائع من وإلى بريطانيا»(٢٨) و توليد الإيرادات الحكومية. وما أوردناه سلفًا حول تحفيز تطوير صناعة الصوف، يعد استثناءً هامًا على هذه السياسة، حتى وإن كان هدفها جزئيًّا توفير المزيد من الإيرادات الحكومية. وعلى العكس من ذلك فإن السياسات التى تم استحداثها بعد عام ١٧٢١م كانت متعمدة وتستهدف تحفيز الصناعات التحويلية. فقد قال والپول أثناء إلقائه الخطاب الملكى أمام البرلمان: «من الثابت أن لا شىء يسهم فى تحقيق الصالح العام وتحسين مستوى معيشة الشعب أكثر من تصدير السلع المصنعة واستيراد المواد الأولية الخام الأجنبية». (٢٩)

(*) الميركانتيلية: مذهب اقتصادى يرى أن ثراء البلاد يتوقف على كمية المعادن النفيسة بها، والإكثار من التصدير والحد من الاستيراد، ويلزم لذلك سيطرة الحكومة على الاقتصاد.

فقد تضمن التشريع الصادر فى عام ١٧٢١م، والتغييرات فى السياسات الداعمة له فى فترة لاحقة الإجراءات التالية [٣٠] أولاً: تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من المواد الخام المستخدمة فى الصناعة أو إلغاؤها كلية. [٣١] ثانيًا: استرجاع المزيد من الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الخام المستوردة إذا تم استخدامها فى صناعات تصديرية، وكانت تلك سياسة متبعة ومستقرة منذ أيام الملك ويليام والملكة مارى. [٣٢] على سبيل المثال، تم خفض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من جلود حيوان القندس وفى حالة استخدامها فى منتجات يتم تصديرها، كان مسموحًا استرجاع نصف قيمة الرسوم المخفضة. [٣٣] ثالثًا: إلغاء الرسوم الجمركية على معظم الصادرات من السلع المصنعة. [٣٤] رابعًا: زيادة جوهرية فى الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من المنتجات الأجنبية المصنعة. خامسًا: تم مد الدعم المقدم للصادرات إلى بنود جديدة مثل منتجات الحرير (١٧٢٢م) والبارود (١٧٣١م) وزيادة الدعم المقدم للأقمشة المستخدمة فى أشرعة السفن، والسكر المكرر (١٧٣١ و١٧٣٣م على التوالى). [٣٥] سادسًا: استحداث قواعد للتحكم فى درجة جودة المنتجات المصنعة خاصة فى مجال المنتجات النسيجية حتى لا يتسبب الصناع الأقل دقة وجودة فى صناعتهم فى إلحاق الضرر بسمعة المنتجات البريطانية فى الأسواق الأجنبية. [٣٦]

لخص بريسكو المبدأ وراء هذا التشريع الجديد فيما يلى: «لا بد من حماية المصنعين المحليين من المنافسة مع المنتجات الأجنبية تامة الصنع ولا بد من تأمين حرية التصدير للمنتجات تامة الصنع وكلما كان ممكنا لا بد من تشجيع الصناعة سواء بالهبات أو بالسماح والحصص». [٣٧] وما يسترعى الانتباه هو أن هذه السياسات التى استحدثت بإصلاحات عام ١٧٢١م، وكذلك المبادئ المستخدمة فى تبريرها، كانت تطبق بطريقة ممتازة ومشابهة ودون موارية فى دول أخرى مثل اليابان وكوريا وتايوان خلال الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، كما سيأتى ذكره فى القسم (٢-٢-٧).

ومع دخولها مرحلة الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، نجحت بريطانيا فى توسيع تقدمها وقيادتها التكنولوچية على الدول الأخرى. ومع هذا فقد واصلت تطبيق سياستها لتحفيز الإنتاج الصناعى حتى منتصف القرن التاسع عشر، رغم أنها بحلول هذه الفترة كانت قد أكدت تفوقها وهيمنتها التكنولوچية بلا منازع. (٣٨)

الوسيلة الأولى والأكثر أهمية لهذه السياسة كانت الحماية التعريفية. وكما هو واضح من الجدول رقم ٢ ـ ١. فقد كانت بريطانيا تفرض حماية تعريفية مرتفعة للغاية على المنتجات المصنعة حتى ١٨٢٠م، أى حتى بعد جيلين تقريبًا من بدء ثورتها الصناعية، وفى وقت كانت متقدمة بخطوات كبيرة على الدول المنافسة لها من الناحية التكنولوچية. كما كانت بريطانيا تنتهج إجراءات أخرى غير الحماية التعريفية.

أولاً: كانت بريطانيا تحظر الواردات من المنتجات الأكثر تفوقًا على منتجاتها من بعض الدول التى تستعمرها إذا كانت تلك المنتجات تشكل خطرًا على صناعاتها. ففى عام ١٦٩٩م، حظر قانون الصوف الصادرات من المنتجات الصوفية من المستعمرات، وقتلت بذلك صناعة الصوف الأيرلندية الأكثر تفوقًا حينذاك (انظر الجزء ٢ ـ ٣). وفى عام ١٧٠٠م، فرض حظر على الواردات من المنتجات القطنية الهندية المتفوقة (كاليكو) وأضعفت بذلك ما كان يعد أكثر قطاعات الصناعات القطنية فى العالم كفاءة. وجرى تدمير صناعة القطن فى الهند بالكامل فى فترة لاحقة بإنهاء احتكار شركة الهند الشرقية فى مجال التجارة الدولية فى عام ١٨١٣م عندما أصبحت بريطانيا منتجًا للقطن أكثر كفاءة من الهند (انظر القسم ٢ ـ ٣). وبحلول عام ١٨٧٣م، أى بعد جيلين، توجهت نسبة تقدر بما بين ٤٠ ـ ٤٥٪ من الملابس القطنية البريطانية إلى الهند. (٣٩)

بنهاية الحروب النابليونية فى عام ١٨١٥م، تصاعدت الضغوط للمطالبة بالتجارة الحرة فى بريطانيا من جانب رجال الصناعة الأكثر ثقة الآن بقدراتهم.

فبحلول ذلك الوقت، كانت معظم الصناعات البريطانية قد عززت مراكزها باعتبارها الأكثر كفاءة على مستوى العالم، باستثناء مجالات قليلة محدودة حققت فيها دول مثل بلچيكا وسويسرا تفوقًا تكنولوچيًّا على بريطانيا (انظرالجزء ٢ - ٢ - ٦) وعلى الرغم من أن صدورقانون جديد للقمح فى عام ١٨١٥م (أصدرت بريطانيا قوانين عديدة بشأن القمح بداية من عام ١٤٦٣م) كان يعنى زيادة للحماية الزراعية، إلا أن الضغوط كانت تتصاعد من أجل تحرير التجارة.(٤٠)

وعلى الرغم من أنه كانت هناك دورة لخفض التعريفات فى عام ١٨٣٣م، إلا أن التغيير الكبير جاء فى عام ١٨٤٦م عندما تم إلغاء قانون القمح وتمت إزالة الكثير من التعريفات على المنتجات المصنعة.(٤١) ينظر إلى إلغاء قانون القمح هذه الأيام على أنه الانتصار النهائى لمفهوم الاقتصاد الكلاسيكى الليبرالى على الميركانتيلية المتصلبة. ولكن وعلى الرغم من أن أحداً لا يقلل من تقديره لأهمية دور النظرية الاقتصادية فى إحداث هذا التحول فى السياسة الاقتصادية، إلا أن الكثير من المؤرخين الأكثر معرفة بخصائص هذه الفترة، يقولون إنه لا بد من فهم هذه الخطوة على أنها فعل من أفعال «التجارة الحرة الإمپريالية»(٤٢)، وإن الهدف منها كان «وقف التحرك نحو عملية التصنيع فى القارة الأوروپية عن طريق توسيع السوق للتجارة فى المنتجات الزراعية والمواد الأولية».(٤٣)

وبدون شك فقد رأى الكثير من القادة السياسيين الذين تزعموا الحملة لإلغاء قانون القمح، مثل السياسى روبرت كوبدن، وچون بورينج

من مجلس التجارة، أن حملتهم هى لتحقيق هذا الهدف.(٤٤) ويكشف كوبدن وجهة نظره صراحة كما يتضح فيما يلى:

> نظام المصنع فى كل الأحوال لم يكن من الممكن أن يحدث فى دول مثل أمريكا وألمانيا، ولم يكن بمقدوره بالتأكيد أن ينتعش فى هاتين الدولتين أو فى فرنسا أو بلچيكا أو سويسرا، لولا حصول هذه الدول على ثروات

وهبات حفزت هذه الصناعات من خلال الأسعارالمرتفعة للغذاء التى عرضها الحرفى البريطانى على الصناع الذين يحصلون على غذاء بأسعار أقل فى هذه الدول. (٤٥)

على الرغم من الأهمية الرمزية لإلغاء قانون القمح فإن التحول الحقيقى للتجارة الحرة حدث فقط فى ١٨٥٠م. فقد تم التخلص من معظم التعريفات الجمركية بعد أن قدم «جلادستون ـ Gladstone» ميزانياته فى ستينيات القرن التاسع عشر وخاصة ميزانية عام ١٨٦٠م التى تم تقديمها بالتوافق مع توقيع الاتفاقية الأنجلو فرنسية لتحرير التجارة والمعروفة باتفاقية كوبدن شيفالييه فى العام نفسه.

وتوضح الفقرة التالية بطريقة دقيقة ومحكمة حجم عملية تحرير التجارة التى وقعت فى بريطانيا فى خمسينيات القرن التاسع عشر «فى عام ١٨٤٨م كان فى بريطانيا ١١٤٦ بنداً خاضعًا للجمارك؛ بحلول عام ١٨٦٠م انخفض عدد البنود الخاضعة إلى ٤٨ بنداً فقط، كلها باستثناء ١٢ بنداً كان الغرض منها تحقيق إيرادات مثل الجمارك على سلع الرفاهية أو نصف الرفاهية. وبعد أن كان نظام التعريفات فى بريطانيا الأكثر تعقيداً فى أوروبا أصبح من الممكن طباعتها على نصف صفحة من صفحات «مناخ وايتاكر ـ Whitaker's Almanack». (٤٦)

من المهم للغاية أن ندرك هنا أن القيادة التكنولوچية البريطانية والتى مكنتها من تحقيق هذا التحول إلى نظام التجارة الحرة تم تأسيسها على «حواجز عالية من التعريفات الجمركية ظلت مفروضة ردحًا من الزمن» (٤٧) ومن المهم كذلك أن نلاحظ أن عملية التحرير الشامل للاقتصاد البريطانى التى تمت فى منتصف القرن التاسع عشر، والتى شكلت تحرير التجارة جزءًا منها فقط، قد تمت تحت إشراف وسيطرة كاملة ومرتفعة من الدولة، وليس عن طريق تطبيق سياسة «دعه يعمل دعه يمر». (٤٨) كما ينبغى أن نلاحظ أن بريطانيا تبنت التجارة الحرة بأسلوب بطىء ومؤلم: لقد استغرق الأمر نحو ٨٤ سنة من وقت صدور كتاب «ثروة الأمم» وحتى صدور ميزانيات جلادستون فى عام ١٨٦٠م، وبعد مرور ٣١ عامًا من معركة واترلو وحتى النصر فى عام ١٨٤٦م. (٤٩)

بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام التجارة الحرة لم يبق طويلاً. فمع حلول عام ١٨٨٠م، كان بعض الصناع البريطانيين يتعرضون لضغوط و يطالبون بالحماية. ومع بداية القرن العشرين، تم استعادة الحماية باعتبارها واحدة من أكثر القضايا سخونة فى السياسة البريطانية، بعد أن بدأت الدولة تفقد بسرعة ميزتها النسبية فى الصناعة أمام الولايات المتحدة وألمانيا: والشهادة على ذلك هى النفوذ الكبير لرابطة إصلاح التعريفة التى تشكلت فى عام ١٩٠٣م تحت قيادة السياسى الكاريزمى « جوزيف تشامبرلين ـ Joseph Chamberlain ». (٥٠)

فقد انتهى عصر التجارة الحرة عندما اعترفت بريطانيا فى النهاية بأنها قد فقدت تفوقها الصناعى وأعادت فرض التعريفات على نطاق واسع فى عام١٩٣٢م. (٥١)

٢ـ٢ـ٢ الولايات المتحدة

كانت بريطانيا أول دولة تطبق بنجاح إستراتيجية لتحفيز وتطوير الصناعات الوليدة كما ألمح « ليست » (انظر الفصل الأول) فى كتابه. ولكن الولايات المتحدة كانت أكثر الدول غيرة وحماسًا لاستخدام هذه السياسة. بل أن المؤرخ الاقتصادى البارز پول بايروخ أطلق على الولايات المتحدة لقب « الدولة الأم وحصن الحمائية الحديثة »(٥٢). هذه الحقيقة نادراً ما يتم الاعتراف بها فى الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، خاصة تلك التى تصدر من الولايات المتحدة بل أن الكثير من الشخصيات ذوى المعرفة الكبيرة لا يدركونها. ولكن المؤرخ الاقتصادى البارز وصاحب المعرفة الواسعة بتاريخ الثورة الصناعية الأوروبية، كليف تربيلكوك، قال فى تعليقه على استحداث نظام التعريفات فى ألمانيا فى عام ١٨٧٩م، إن التعريفات تستخدم على نطاق واسع فى كل أنحاء العالم، بما فى ذلك الولايات المتحدة التى تنتهج نظام التجارة الحرة.(٥٣)

وحتى حين يتم الاعتراف بوجود تعريفات عالية، فهناك دائمًا محاولة للتقليل من شأنها بشدة. وعلى سبيل المثال، لم يذكر « نورث » التعريفة إلا مرة واحدة فيما

يعرف الآن على أنه السجل القياسى لتاريخ الاقتصاد الأمريكى، ثم قلل من شأنها واعتبرها عاملاً غير مهم فى تفسير التنمية الصناعية الأمريكية. بل أنه يجادل دون أن يهتم بتقديم الأدلة على أقواله، وبالإشارة فقط إلى دراسة ثانوية متحيزة للغاية قدمها إف. تارسيج عام ١٨٩٢م، وقال فيها «على الرغم من أن التعريفات أصبحت حمائية بدرجة كبيرة فى السنوات التى أعقبت الحرب الأهلية، إلا أن القول بأنه كان لها تأثير قوى فى تحقيق الانتشار الصناعى محل شك كبير».(٥٤)

ولكن القراءة الأكثر دقة والأقل تحيزاً للتاريخ، تكشف أن أهمية حماية الصناعة الوليدة فى تحقيق التنمية الأمريكية تتجاوز ما هو شائع بكثير. فمن الأيام الأولى للاستعمار للإنجليزى لما أصبح الولايات المتحدة، كانت مسألة توفير الحماية للصناعة المحلية محل جدل كبير. بداية لم تكن بريطانيا ترغب فى تصنيع المستعمرات وطبقت السياسات التى تحقق هذا الغرض. (انظر الجزء ٢ ـ ٣. لمزيد من التفصيل). وقد عارض أصحاب المصالح الزراعية فى الجنوب أى نوع من الحماية قرب مرحلة الاستقلال، على عكس أصحاب المصالح الصناعية فى الشمال وكان يمثلهم فى فرض الحماية أول وزير خزانة أمريكى (١٧٨٩م ـ ٩٥) ألكسندر هاميلتون، وغيره، (٥٥) بل يشير الكثيرون إلى أن «ألكسندر هاملتون فى تقارير وزير المالية عن موضوع المُصنعين» (١٧٩١م) وليس فريدريك ليست هو أول من قدم الحجج المنطقية والمنظمة لتبرير أهمية حماية الصناعة الوليدة.(٥٦) بل الحقيقة كما يذكرها هندرسون وراينرت هى أن «ليست» بدأ حياته العملية مدافعًا عن التجارة الحرة وأنه لم يتحول إلى الدفاع عن حجة حماية الصناعة الوليدة إلا فى أعقاب نفيه إلى الولايات المتحدة فى الفترة ما بين عامى (١٨٢٥م ـ ٣٠)، فقد تعرض خلال فترة وجوده فى الولايات المتحدة لأعمال ألكسندر هاملتون ولأعمال الاقتصادى الأمريكى البارز دانيال راميوند(٥٧).

ويؤكد هاملتون فى تقاريره أن المنافسة الخارجية وسيطرة العادات الواردة من الخارج ستعنى أن الكثير من الصناعات الجديدة والتى يمكن أن تصبح قادرة على

المنافسة الدولية (الصناعات الوليدة) [٥٨] لن يتم إنشاؤها فى الولايات المتحدة ما لم تضمن الحكومة تحمل خسائرها الأولية عن طريق تقديم المساعدة لهذه الصناعات. هذا الدعم قد يأخذ شكل فرض رسوم جمركية على الواردات، أو فى حالات نادرة حظر هذه الواردات كلية.[٥٩] ومن المثير للانتباه أن هناك أوجه تشابه قوية بين وجهة النظر هذه وتلك التى احتضنها والپول (انظر القسم ٢ ـ ٢ ـ ١) وهى مسألة لم تغب عن فكر الأمريكيين المعاصرين خاصة المعارضين السياسيين لهاملتون. [٦٠] ولا بد من الإشارة أيضًا إلى أن وجهات نظر والپول وهاميلتون تتماثل بشدة مع وجهات نظر من يقفون وراء دعم السياسة الصناعية فى دول جنوب شرق آسيا فى الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (انظر القسم ٢ ـ ٢ ـ ٧).

فى البداية لم يكن لدى الولايات المتحدة نظامًا للتعريفة على المستوى الفيدرالى، وفشلت محاولة لمنح الكونجرس سلطة فرض التعريفة فى عام ١٧٨١م.[٦١] وعندما حصل الكونجرس على سلطة فرض الضرائب، أجاز قانونًا ليبراليًّا للتعريفة يقضى بفرض تعريفة ثابتة موحدة نسبتها ٥٪ على كل الواردات مع بعض الاستثناءات مثل الزجاج والمسامير. وزادت التعريفات المفروضة كثيراً فى عام ١٧٩٢م ولكنها ظلت قاصرة عن توصيات هاميلتون الذى كان يدعو لنظام موسع لحماية الصناعة الوليدة وتوفير الدعم لها. وحتى بداية الحرب مع بريطانيا فى عام ١٨١٢م، ظل المتوسط العام لمستوى التعريفات حول ١٢,٥٪، ولكن زيادة نفقات الحرب أدت إلى مضاعفة جميع التعريفات فى عام ١٨١٢م.[٦٢]

ثم حدث بعد ذلك تحول جوهرى فى السياسة عام ١٨١٦م، وكما يذكر «ليست» (الفصل الأول) فقد تم تقديم قانون جديد للإبقاء على مستوى التعريفات قريبة من مستواها خلال أوقات الحرب بسبب النفوذ السياسى القوى لأصحاب الصناعات الوليدة، والتى كانت قد تمت تحت الحماية الطبيعية التى وفرتها أجواء الحرب مع بريطانيا. وقد تم تطبيق القانون الجديد على الرغم من انتفاء

الحاجة لمزيد من الإيرادات بانتهاء الحرب. وكانت أكثر السلع حظًا فى الحماية المنتجات القطنية والصوفية والحديدية.[٦٣] فى قانون التعريفة الصادر فى عام ١٨١٦م، كانت معظم السلع المصنعة خاضعة لحماية تعريفية تصل نسبتها إلى ٣٥٪.[٦٤] ويوضح الجدول ٢ ـ ١ أن متوسط التعريفة للمنتجات المصنعة فى الولايات المتحدة فى عام ١٨٢٠م بلغ إلى ٤٠٪. فى البداية، كان الكل مرحب بهذه الخطوة، بما فى ذلك الولايات الجنوبية التى كانت تأمل أن يساعد ذلك على إنشاء الصناعات الوليدة داخل أراضيها. ولكن سرعان ما انقلبت الولايات الجنوبية على القانون، لأنه كان لها مصلحة فى استيراد المنتجات البريطانية الأكثر تفوقًا وجودة، ولأن تطبيق القانون لم يسهم فى ظهور الصناعات الوليدة فى الجنوب.[٦٥]

وهكذا اجتمعت إرادة أصحاب المصالح الزراعية مع مصالح شركات الشحن فى نيوإنجلاند (وبصفة خاصة فى نيويورك) ونجحت فى إحباط قوانين كانت ستؤدى إلى زيادة التعريفات فى سنوات ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٣م[٦٦]، ولكن فى عام ١٨٢٤م صدر قانون جديد رفع التعريفات. وفى عام ١٨٢٨م، تسبب صدور ما يطلق عليه قانون تعريفة البغض فى مزيد من الانقسامات بين الأمريكيين. والسبب أنه فى هذه المرة اجتمعت إرادة المصالح الزراعية فى الشمال والغرب على إضافة تعريفات مرتفعة على المواد الخام والمواد المصنعة ذات القيمة المضافة القليلة (مثل الصوف، وخيوط القنب وخيوط الكتان والفرو والمشروبات الروحية) مما أغضب وخلق التوتر مع رجال الصناعة فى ولايات نيوإنجلاند.[٦٧]

ورغم ذلك فقد صدر قانون آخر فى عام ١٨٣٢م فرض تعريفات إضافية، ووفر القانون حماية تعريفية نسبتها ٤٠٪ فى المتوسط على كل المنتجات المصنعة ـ بنسبة خفض أقل مما رغب فيه أهل الجنوب ـ وحماية تعريفية عالية للمنتجات النسيجية والحديدية (فقد فرضت تعريفة نسبتها ما بين ٤٠ إلى ٤٥ ٪ على المنتجات الصوفية المصنعة و٥٠٪ على الملابس). وتسبب القانون فيما عرف

بأزمة البطلان، بدأتها ولاية كارولينا الجنوبية برفضها قبول القانون. وتم التوصل إلى حل وسط فى عام ١٨٣٣م تضمن خفضًا فوريًّا على التعريفة المفروضة على عدد قليل من المنتجات ولكنه تضمن بندًا للخفض التدريجى للتعريفة على مدى عشر سنوات؛ بحيث تصل إلى ٢٥٪ بالنسبة للسلع المصنعة و٢٠٪ لكل السلع الأخرى. ولكن بمجرد انتهاء فترة السنوات العشر لخفض التعريفات، صدر قانون جديد آخر للتعريفة، رفع مستوى الرسوم الجمركية إلى مستوياتها فى عام ١٨٣٢م تقريبًا.(٦٨)

كان هناك خفض فى مستوى الحماية فى قانون التعريفة لعام ١٨٤٦م ، ولكن ظل متوسط نسبة الرسوم الجمركية على نحو ٥١ من أكثر القوائم السلعية أهمية بين السلع المستوردة ٢٧٪ تقريبًا. وتحقق خفض آخر فى عام ١٨٥٧م بفضل التحالف بين الديمقراطيين ورجال صناعة الملابس الذين كانوا يرغبون فى وضع الصوف الخام على قائمة السلع المعفية من الجمارك، والمصالح المرتبطة بشركات بناء السكك الحديدية التى كانت تسعى لوضع الحديد على قائمة السلع غير الخاضعة للتعريفة. يعتبر بايروخ الفترة ما بين عامى ١٨٤٦ و ١٨٦١م أنها كانت فترة الحماية المعتدلة(٦٩). ولكن يمكن اعتبارها معتدلة فقط بالقياس إلى المستويات التاريخية للولايات المتحدة. (انظر الجدول ٢ ـ ١) ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه بالنظر إلى تكلفة النقل المرتفعة فى تلك الفترة، والتى استمرت إلى سبعينيات القرن التاسع عشر، فإن مستويات التعريفة الأمريكية كانت تشكل عائقًا أكبر أمام حرية التجارة الدولية مقارنة بالمستويات الأوروبية، حتى وإن كان مستوى التعريفة متساوى بين الطرفين.(٧٠)

لقد استمرت التوترات بين الشمال والجنوب حول مستوى التعريفات ومسألة الرق حتى تصاعدت فى نهاية المطاف إلى مستوى الحرب الأهلية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥م). من المعتقدات الرائجة أن الحرب الأهلية قامت فقط بسبب الخلاف

حول مسألة استرقاق العبيد(*)، ولكن فى حقيقة الأمر فقد كان الخلاف حول التعريفات مسألة هامة أخرى أججت الصراع. ويعتقد جاراتى وكارنز «أن الحرب ضد نظام الرق لم تكن لتحظى بدعم الأغلبية فى الشمال. فقد كان الرق حقًا السبب الجذرى للانفصال، لكنه لم يكن السبب فى تصميم الشمال على التصدى للانفصال، الذى ارتكز أساسًا على التزام الشعب بالاتحاد». (٧١) إذا أخذنا فى الاعتبار أن الجنوب كان يرى أن نظام التعريفات هو العبء الأكبر القائم بسبب الاتحاد فى حين أن إلغاء نظام الرق كان مجرد احتمالاً نظريًّا، لأدركنا أهمية مسألة التعريفات فى التسبب فى الانفصال.

مما لا شك فيه أن فوز لينكولن فى انتخابات الرئاسة عام ١٨٦٠م كان سيكون أمرًا صعبًا للغاية، إن لم يكن مستحيلاً، لو لم تغير ولايات قائدة فى مسألة الحماية مثل پنسلفانيا ونيوچيرسى ولائها، وتؤيد الحزب الجمهورى بسبب تعهده بالحفاظ على الحماية وزيادة مستواها.(٧٢) فقد تم صياغة البند رقم ١٢ فى برنامجه الانتخابى بإسلوب غامض متعمد لإرضاء دعاة التجارة الحرة فى الحزب(٧٣)، ولكن فى الوقت نفسه كان هذا مقبولاً للولايات المؤيدة للحماية، لأن لينكولن كان مخلصًا حقيقيًّا لمسألة الحماية، وحتى النخاع، وبالتالى فقد كان ينظر إليه على أنه الشخص القادر على الحفاظ على تعهداته بعد انتخابه،(٧٤) فقد كان لينكولن عضوًا قائدًا فى بداية حياته السياسية فى حزب «ويج ـ Whig» المتشدد فى الدفاع عن مسألة الحماية. وكان تابعًا متحمسًا للغاية للسياسى الكارزمى ذى الشخصية الجذابة هنرى كلاى فقد كان كلاى يدعو لنظام أمريكى يقوم على أساس حماية الصناعة الوليدة «حماية الصناعات المحلية» وتطوير البنية التحتية «التطوير

(*) اقرأ ما قاله لينكولن عن الرق فى حملته الانتخابية: لست إذن، ولم أكن فى يوم من الأيام من المؤيدين بأى طريقة من الطرق للمساواة الاجتماعية والسياسية بين البيض والسود (تصفيق)، ولست ولم أكن يومًا من المؤيدين لأن يكون هناك محلفون ناخبون أو محلفون من الزنوج. كما أننى لا أؤيد توليهم المناصب، أو زواجهم من الجنس الأبيض.. وطالما أنه ليس بإمكانهم أن يعيشوا كالبيض، بينما يتمسكون بالبقاء، فلا بد أن يكون هناك مرتبتان الأعلى والأدنى.. وأنا كأى إنسان آخر، أرى أن تكون المرتبة الأسمى للجنس الأبيض ـ التاريخ الشعبى للولايات المتحدة، هوارد زن، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول صفحة ٣٠٣.

الداخلى » وكان يعارض بصراحة النظام البريطانى للتجارة الحرة، وكان لينكولن يشاركه آرائه على طول الخط.[٧٥] وعلى الرغم من أن لينكولن كان مجبراً خلال الحملة الانتخابية على التزام الصمت بشأن معظم القضايا المثيرة للجدل، بما فى ذلك قضية التعريفات، حتى يبقى على الحزب المنقسم متماسكًا[٧٦]، إلا أنه قدم تأكيدات غير مشكوك فيها على معتقداته الحمائية كلما كان هذا ضروريًّا.[٧٧]

وعلى الرغم من أن لينكولن كان دائمًا ضد نظام الرق، إلا أنه لم يدع بقوة للقضاء على نظام استرقاق العبيد كان يؤمن بأن الزنوج من عرق أقل منزلة من البيض، وكان يعارض منحهم حق الانتخاب. ومعنى هذا فإن أهل الجنوب لم يكن لديهم أسباب قوية للخوف من سياسته تجاه الرق بقدر خوفهم من سياسته بشأن التعريفات الحمائية وقت انتخابه. بل أنه حتى فى الأيام الأولى للحرب الأهلية أبدى لينكولن استعداده للسماح بنظام الرق فى الجنوب من أجل الحفاظ على تماسك الاتحاد، وأصدر قانون تحرير العبيد فى خريف عام ١٨٦٢م كوسيلة إستراتيجية لكسب الحرب أكثر من انطلاقه من قناعاته الشخصية.[٧٨]

فى عام ١٨٦٢م، صدر قانون جديد للتعريفة واتخذ شكلاً متخفيًّا باعتباره تعويضًا عن الرسوم الضرائبية والزيادة الطارئة فى ضرائب الدخل خلال الحرب الأهلية، لكن الهدف الحقيقى كان الحفاظ على مستوى هامش الحماية السابقة. وأدى هذا إلى ارتفاع معدلات التعريفة إلى أعلى معدلاتها منذ ثلاثين عامًا، وأكثر ارتفاعًا فى بعض الحالات مما تبرره الزيادة الجديدة فى الرسوم الضرائبية.[٧٩]. وفى عام ١٨٦٤م، فرضت زيادة إضافية على مستويات التعريفة، لتصل إلى أعلى مستوياتها تاريخيًّا، وذلك لمواجهة متطلبات الانفاق على الحرب وظلت باقية عند مستواها المرتفع بعد الحرب على الرغم من التخلى عن كثير من الضرائب الداخلية الأخرى. [٨٠] وبهذه الطريقة، فقد ضمن انتصار الشمال فى الحرب الأهلية بقاء الولايات المتحدة أكثر الممارسين لسياسة حماية الصناعات الوليدة حماسة حتى الحرب العالمية الأولى، وربما الحرب العالمية الثانية ـ مع الاستثناء الوحيد لروسيا فى بداية القرن العشرين. (انظر الجدول ٢ ـ ١) [٨١]

فى عام ١٩١٣م، وفى أعقاب الفوزالانتخابى السابق للديمقراطيين، صدر قانون تعريفة أندروود، وأدى القانون إلى زيادة كبيرة فى قائمة السلع المسموح لها بحرية الدخول، وخفض جوهرى فى متوسط الرسوم الجمركية على الواردات [٨٢] ونتج عن ذلك خفض متوسط التعريفة على المنتجات المصنعة من ٤٤ إلى ٢٥٪، لكن نشوب الحرب العالمية الأولى قلل فعّالية القانون واستحدث تشريع طارئ جديد للتعريفة فى عام ١٩٢٢م بعد عودة الجمهوريين إلى السلطة فى عام ١٩٢١م. وعلى الرغم من أن التعريفة لم تعد فى قانون ١٩٢٢م إلى مستوياتها المرتفعة خلال الفترة من ١٨٦١ ـ ١٩١٣م ، إلا أن النسب المدفوعة فعلاً على الواردات من المنتجات المصنعة ارتفعت بنحو ٣٠٪. [٨٣]

فى أعقاب بداية الكساد العظيم فى عام ١٩٣٠م، جاء قانون التعريفة المعروف باسم « تعريفة سموت ـ هاولى ـ Smoot- Hawley Tariff » الذى وصفه « بهاجواتى » بأنه أكثرالقوانين وضوحًا ودراميًّا فى غبائه المناهض للتجارة. [٨٤] ولكن هذا الوصف فى رأينا مضلل للغاية. وعلى الرغم من أن تعريفة سموت وهاولى قد أثارت حربًا دولية فى مجال التعريفات بسبب توقيتها السئ ـ خاصة وأنها جاءت فى وقت كانت فيه الولايات المتحدة أكبر دولة مقرضة فى العالم بعد الحرب العالمية الأولى ـ إلا أنها فى حقيقة الأمر لم تشكل خرقًا راديكاليًّا للسياسة التجارية التقليدية للولايات المتحدة. [٨٥]

بل الحقيقة أن تعريفة سموت ـ هاولى لم تزد درجة الحمائية فى الاقتصاد الأمريكى سوى بزيادة هامشية. وكما نرى من الجدول٢ ـ ١، فإن متوسط معدل التعريفة للسلع المصنعة بلغ فى هذا القانون ٤٨٪، أى أنه داخل نطاق متوسط معدلات التعريفة التى سادت فى الولايات المتحدة حتى الحرب الأهلية، وإن كانت فى النطاق الأعلى فى تلك الفترة. وفقط حين نقارن تعريفة سموت ـ هاولى بالفترة الليبرالية القصيرة التى سادت بين عامى ١٩١٣و١٩٢٩م ، يمكننا القول بأن قانون التعريفة لعام ١٩٣٠م كان مغرقًا فى الحمائية، وإن كان من الضرورى التحفظ على

حجم الزيادة. فالجدول المشار إليه آنفًا يوضح أن متوسط معدل التعريفة على المنتجات المصنعة فى عام ١٩٢٥م بلغ ٣٧٪ وأنه ارتفع إلى ٤٨٪ فى عام ١٩٣١م.

لم تبدأ الولايات المتحدة فى تزعم الحملة العالمية من أجل تحرير التجارة إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد أن ثبتت تفوقها الصناعى بلا منازع على الإطلاق ثم شرعت فى تحريرالتجارة والدعوة إليها. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة لم تمارس على الإطلاق التجارة الحرة بالدرجة نفسها التى مارستها بريطانيا خلال الفترة (١٨٦٠- ١٩٣٢م). ولم تصل أبدًا إلى مرحلة الصفر فى تعريفتها الجمركية كما فعلت بريطانيا. وكانت أكثر عدوانية فى استخدام الوسائل الحمائية الخفية مثل القيود التصديرية المخططة (VER) ونظام الحصص فى المنسوجات والملابس (من خلال اتفاقية الألياف المتعددة) وتوفيرالحماية والدعم للإنتاج الزراعى (قارن هذا بتخلى بريطانيا عن قانون القمح) والعقوبات التجارية الأحادية (خاصة عن طريق استخدام الرسوم المضادة لعملية الإغراق). (٨٦)

على النقيض من مواقف الجيل السابق، الذى تمثله كتابات الاقتصادى نورث فهناك الآن اعتراف متنامى بأهمية الحمائية بين المؤرخين الاقتصاديين الأمريكيين الذى كانوا فى السابق يخشون الحديث عن إيجابيات الحمائية. ففى الوقت الراهن، هناك على الأقل قدر من التوافق العام بأن التعريفة الحمائية كانت أمرًا حاسمًا فى تطوير عدد من الصناعات الرئيسية، مثل صناعة النسيج فى بداية القرن التاسع عشر وصناعة الحديد والصلب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. (٨٧) وعلى الرغم من أن بعض المعلقين يشككون فيما إذا كان أثر هذه الحمائية كان إيجابيًّا على مستوى الرفاهية القومى بشكل شامل، إلا أن سجل معدلات النمو المتحقق فى أمريكا خلال فترات تطبيق السياسات الحمائية يجعلنا ننظر إلى هذه الشكوك بالكثير من التحفظ يجعلنا نميل إلى اعتبارها متحيزة.

يشير بايروخ إلى أنه طوال سنوات القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٢٠م، كان الاقتصاد الأمريكى أسرع الاقتصاديات نموًا فى العالم، على الرغم من خضوعه

معظم هذه الفترة لأكثر السياسات الحمائية قوة.[٨٨]. وليس هناك أدلة فى المقابل على أن خفض الإجراءات الحمائية بشكل جوهرى فى الفترة ما بين عامى ١٨٤٦ و١٨٦١م كان له تأثير إيجابى واضح على نمو الاقتصاد الأمريكى. بل إن ما يسترعى الانتباه أن أفضل ٢٠ عاماً من الأداء القوى من حيث زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة بين عامى ١٨٣٠ و١٩١٠م كانت بين عامى ١٨٧٠-١٨٩٠م (١،٢ بالمائة) و١٨٩٠ إلى ١٩١٠م (٢ بالمائة) - وهاتان الفترتان تميزتا بأنهما أكثر الفترات فى تطبيق المستويات العالية من الحماية. [٨٩] من الصعب تصديق أن هذا الارتباط القوى بين درجة الحمائية والأداء القوى للاقتصاد من حيث معدل نموه هو من قبيل الصدفة المحضة. بل إن أو رورك يقدم أدلة إحصائية عن عشر من الدول المتقدمة حاليًّا من بينهم الولايات المتحدة، خلال الفترة الذهبية لليبرالية بين عامى ١٨٧٥- ١٩١٤م توضح أن الحمائية (مقاساً بمتوسط معدل التعريفة) لها علاقة إيجابية بالنمو[٩٠].

هناك بالطبع من يعتقدون أن الحماية عن طريق التعريفة الجمركية قد تخطت المرحلة التى يمكن أن تكون مفيدة فيها بالنسبة لبعض الصناعات. على سبيل المثال، وعلى الرغم من الجدل المستمر حول هذه القضية،[٩١] فهناك اتفاق عام على أنه بحلول عام ١٨٣٠م، كان المنتجون الأمريكيون للملابس القطنية لا يحتاجون إلى الحماية، خاصة بالنسبة لقطاعات السوق التى تنتج منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة. [٩٢] ومن الأرجح كذلك أن بعض التعريفات الضرورية ربما كان يتم تحديدها عندمستويات أعلى بكثير مما هو مطلوب بسبب ضغوط جماعات أصحاب المصالح والصفقات المعقدة التى تميز عملية صناعة السياسات فى هذا البلد. ولكن على الرغم من هذه التوضيحات، فمن الصعب إنكار أنه بدون انتهاج الولايات المتحدة لسياسة حماية الصناعات الوليدة لم يكن من الممكن أن يحقق الاقتصاد الأمريكى هذه الدرجة العالية من التصنيع والنمو السريع كما حدث فى الفترة التى كان فيها الاقتصاد يحاول اللحاق بمن سبقوه.

رغم أهمية سياسة التعريفة الحمائية إلا أنها لم تكن الأداة السياسية الوحيدة التى استخدمتها الإدارة الأمريكية من أجل تطوير الاقتصاد فى فترة السباق للحاق بالآخرين. فمنذ قانون موريل لعام ١٨٦٢م، وربما قبل ذلك فى العقد الذى بدأ من عام ١٨٣٠م كانت الحكومة تدعم نطاقًا واسعًا من البحوث الزراعية. وشملت هذه الإجراءات منح أراضى تملكها الدولة إلى المجمعات الزراعية، وإقامة معاهد البحوث الزراعية الحكومية، مثل مركز الصناعات الحيوانية ومركز الكيمياء الزراعية. وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، قامت الحكومة بتوسيع نشاطها فى مجال الاستثمار فى التعليم العام، وفى عام ١٨٤٠م كان أقل من نصف الاستثمارات فى مجال التعليم هو استثمارات عامة، لكنه ارتفع فى عام ١٩٠٠م إلى ٨٠ ٪ وارتفعت نسبة من يجيدون القراءة والكتابة إلى ٩٤٪ .

وكان دور الحكومة فى تنشيط تطور البنية التحتية للنقل، خصوصًا بمنح الأراضى والدعم لشركات، حاسمًا فى مسار تطوير الدولة[٩٣].

ومن المهم إدراك أن دور الحكومة الفيدرالية فى التطوير الصناعى كان معتبرًا، حتى بعد الحرب، وذلك بفضل الإنفاق الهائل من وزارة الدفاع على البحوث والتطوير، والتكليفات الصادرة منها، والتى استفاد منها الاقتصاد القومى[٩٤]. كان نصيب الحكومة الفيدرالية فى البحوث والتطوير ١٦٪ عام ١٩٣٠م[٩٥]، ظل بين النصف والثلثين فى فترة ما بعد الحرب[٩٦]. لم تكن صناعات الحاسبات، وصناعات الفضاء، والإنترنت لتسبق العالم بدون تمويل الحكومة الفيدرالية للبحوث والتطويرات فى وزارة الدفاع[٩٧]. كذلك أبقى الدور الحاسم للحكومة الفيدرالية فى تمويل بحوث وتطويرات المعاهدات القومية للصحة فى صناعات الأدوية والبايوتكنولوچى (تقنية الإحياء) تقدم الولايات المتحدة عن بقية العالم. وطبقًا للمعلومات الصادرة من اتحاد الصناعات الدوائية الأمريكى، مولت الصناعة ٤٣٪ من البحوث والتطويرات، و٢٩٪ المعاهد القومية للصحة[٩٨].

خلال القرن التاسع عشر، لم تكن الولايات المتحدة الحصن القوى للسياسات الحمائية، بل أيضًا المعقل الفكرى لها فى ذلك الوقت، ساد اعتقاد بين المثقفين الأمريكيين «تحتاج البلد الجديدة إلى اقتصاديات جديدة، تقوم على أرضية من المؤسسات السياسية والظروف الاقتصادية المختلفة عن العالم»[٩٩]. ذهب بعض المفكرين بعيداً ليحاجج بأنه حتى الصناعات الأمريكية القادرة على المنافسة، من الواجب حمايتها بتعريفات جمركية، ضد احتمال أن تقوم الصناعات الأوروبية الكبرى بإغراق الأسواق الأمريكية بنهبها، بعد أن تدمر الصناعات الأمريكية، ثم تحتكر الأسواق[١٠٠]. كان أكثر الاقتصاديين فى الولايات المتحدة، حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مؤيدين لحماية الصناعة الوليدة، ومن بينهم كان دانيال ريموند (الذى أثر فى فريدريك ليست) وماثيو كارى هما أبرز الاقتصاديين فى أوائل القرن التاسع عشر، بينما هيمنت أفكار هارى (ابن كارى) على الاقتصاد الأمريكى من منتصف القرن التاسع عشر إلى نهايته، وقال عنه ماركس وإنجلز فى بداية خمسينيات القرن إنه الاقتصادى الوحيد المهم فى الولايات المتحدة[١٠١]، وكان أحد المستشارين الاقتصاديين للرئيس لينكولن (وإن كان محبطًا لحد ما فى ذلك)[١٠٢]، خلا التاريخ الاقتصادى الأمريكى ـ لسوء الحظ ـ من ذكر هؤلاء الاقتصاديين، والذين كانوا أكثر اقتصاديى زمانهم بروزاً وفكراً، وحل محلهم الاقتصاديون الكلاسيكيون (الذين كانوا فى ذلك الوقت مصنفين فى الدرجة الثانية بالمقارنة بأولئك المنسيين).

وأيضًا من المثير للانتباه، أن كثيراً من المثقفين والسياسيين الأمريكيين فى فترة لحاق أمريكا بالعالم المتقدم، فهموا بوضوح أن نظرية التجارة الحرة التى يروج لها الاقتصاديون الكلاسيكيون فى بريطانيا، لا تناسب بلادهم، حتى أن توماس چيفرسون حاول ـ دون جدوى ـ منع نشر كتاب ريكاردو «المبادئ» فى الولايات المتحدة، طبقًا لما قاله راينرت[١٠٣] كذلك نقل راينرت من أعمال «ليست» تعليق أحد أعضاء الكونجرس المعاصرين له عن نظرية التجارة الإنجليزية «مثل كل المصنوعات البريطانية [أى التجارة الحرة] فهى مصنوعة للتصدير، وليس للاستهلاك المحلى»[١٠٤].

كما ذكرت سابقًا، كان هنرى كلاى (الراعى المبكر لإبراهام لينكولن) أبرز السياسيين المؤيدين لحماية الصناعة الوليدة، وقد سمى سياسته الاقتصادية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر « النظام الأمريكى » فى مسار عكسى واضح لما سماه « النظام البريطانى » للتجارة الحرة.

بعد ذلك بقليل ، حاجج هنرى كارى بأن التجارة الحرة كانت جزءاً من النظام البريطانى الإمبريالى، الذى يحصر الولايات المتحدة فى أن تلعب دور مصدر المواد الخام[١٠٥]. كذلك فى الحملات الانتخابية لعام ١٨٦٠م، والتى لعب فيها كارى دوراً مهما، أشار الجمهوريون ـ بإزدراء ـ للديمقراطيين على أنهم « الحزب البريطانى الجنوبى المعادى للتعريفة، وللاتحاد »[١٠٦].

٢ـ٢ـ٣ ألمانيـــا

لا يخفى على أحد أن ألمانيا هى موطن حماية الصناعة الوليدة، ومع هذا، فمن الناحية التاريخية لعبت التعريفة الحمائية فى تطور الاقتصاد الألمانى دوراً أقل مما لعبته فى تطور الاقتصاد الأمريكى أو البريطانى.

كانت تعريفة حماية الصناعة فى پروسيا من قبل اتحاد الجمارك (زولڤراين ـ Zollverein) معتدلة، وبالتالى كانت معتدلة فى كل ألمانيا تحت قيادة پروسيا، بين تربيلكوك، وهو مرجع فى تصنيع ألمانيا فى تلك الفترة، أن تعريفات زولڤراين كانت غير كافية لتأمين حماية فعّالة للصناعة الوليدة، حتى أن صناعة الحديد لم تكن لها تعريفات حمائية حتى ١٨٤٤م، ولم تكن الحماية ناجحة حتى بعد ذلك التاريخ بكثير[١٠٧].

قاومت الحكومة البروسية الضغوط السياسية من بقية الولايات المنضمة لاتفاقية زولڤراين الألمانية لرفع التعريفات. ومع أنه كانت هناك زيادات فى التعريفات عام ١٨٤٤م (على الحديد)، وعام ١٨٤٦م (على غزل القطن) فقد كانت منخفضة نسبيًّا. بعد ذلك ظهر انخفاض فى تعريفات زولڤراين حتى أواخر سبعينيات القرن

التاسع عشر، مع اتفاقية تجارة حرة ثنائية مع فرنسا عام ١٨٦٢م، وخفض فى رسوم الصلب عام ١٨٧٠م.[١٠٨]

فى عام ١٨٧٩م، رفع المستشار الألمانى أوتوڤون بسمارك التعريفة لتقوية التحالف بين أصحاب الأرض وأصحاب الصناعات فيما سُمى زواج الحديد والأسياد[١٠٩]، وبعد ذلك جاءت حماية إضافية معتبرة للزراعة والصناعات الثقيلة القائدة، مثل الحديد والصلب، وظلت تعريفات بقية الصناعات منخفضة[١١٠] وكما يظهر من الجدول ٢ ـ ١ كان مستوى الحماية للصناعة الألمانية من أقل المستويات بالمقارنة بالدول الأخرى خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

تعريفات الحماية المنخفضة لا تعنى أن ألمانيا اتخذت مسار الاقتصاد الحر لتطوير اقتصادها، فتحت فريدريك ويليام الأول (١٧١٣ ـ ١٧٤٠م) وفريدريك الكبير (١٧٤٠ ـ ١٧٨٦م) اتبعت پروسيا ـ والتى وحدت ألمانيا ـ مجموعة من السياسات لتنشيط الصناعات الجديدة بالطبع اتبعت الوسائل التقليدية مثل تعريفة الحماية (والتى لم تكن بدرجة كبيرة من الأهمية كما ذكرت)، منح الاحتكارات، والإمدادات الرخيصة من المصانع الملكية، ولكن أهم من كل ذلك كان دخول الدولة فى الصناعات القائدة.[١١١]

عندما تولى فريدريك الكبير الحكم، كانت پروسيا مجرد مصدر للمواد الخام، ومعها مصنوعات الصوف والكتان فقط.

اتبع فريدريك سياسة أبيه الميركانتيلية فعمل على تنشيط عدد من الصناعات ـ خصوصاً النسيج (الكتان قبل كل شىء)، المعادن، الأسلحة، البرسلين، الحرير، تكرير السكر ـ بمنح الاحتكارات والحماية التجارية، ودعم التصدير والاستثمار الرأسمالى، وجلب العمال المهرة من الخارج[١١٢].

احتفظ فريدريك بعدد من بيوت الأعمال لتعمل (ما يُسمى اليوم) كمستشارين للإدارة، لتقوم بدور ريادى فى تطوير الصناعات الجديدة، خصوصاً

السكاكين وتكرير السكر، والمعادن والذخيرة. كانت تلك المصانع النموذجية بمثابة دفيئات (صوب) ما كانت لتعيش لو تعرضت للمنافسة الحرة للأسواق، وكانت مهمة فى تقديم التكنولوچيا الجديدة، وعرض نتائجها[١١٣].

وفى طموح فريدريك لجعل بلده قوة عسكرية، ألحق بها إقليم سيلسيا، وعمل على تطويرها. نشَّط ـ بصفة خاصة صناعة الصلب والكتان، وأقام أول فرن لافح فى ألمانيا، وجنَّد نساجين مهرة أجانب بإعطاء كل منهم نول مجانى. بعد موت فريدريك، طور عدد من المقاولين البيروقراطيين سيلسيا لتصبح ترسانة ألمانيا[١١٤].

ربما كان أهم تلك التطويرات ما قام به جراف ڤون ريدن؛ حيث نجح فى جلب التكنولوچيا المتقدمة، خصوصاً من بريطانيا (نقل منها تكنولوچيا سحب الحديد، فرن الكوك، والمحرك البخارى) وذلك باستخدام مزيج من التجسس الصناعى المدعوم من الدولة، مع اختطاف العمال المهرة فى أواخر القرن الثامن عشر.

علم آخر مهم هو بيتر بويث، الذى أصبح رئيس قسم التجارة والصناعة فى وزارة المالية. أنشأ بويث (معهد الحرف) الشهير عام ١٨٢٠م، ليخرج العمال المهرة، ودعم البعثات للخارج لجمع المعلومات عن التكنولوچيا الجديدة، وجمع الماكينات لاستنساخها (بواسطة القطاع الخاص) وقدم الدعم لبدء الأعمال خصوصاً فى مجال صناعة الماكينات، ومحركات البخار والقاطرات.[١١٥]

منذ بداية القرن التاسع عشر، ابتدعت ولاية پروسيا شكلاً أكثر إحكاماً وأقل مباشرة من الشكل المستخدم فى سيلسيا[١١٦]. أحد الأمثلة المهمة هو تحويل الحكومة لبناء الطرق فى الرور.[١١٧] مثل آخر مهم هو إصلاح التعليم، والذى لم يقتصر على بناء مدارس وجامعات جديدة، ولكن أعاد توجيه التعليم من الإلهيات إلى العلم والتكنولوچيا ـ كان ذلك فى وقت لم تكن فيه أكسفورد أو كمبريدج تدرس مواد العلم والتكنولوچيا. ومما يدل على تقدم نوعية التعليم فى ألمانيا، أنه قدم إليها ٩٠٠٠ أمريكى للدراسة بين عامى ١٨٢٠، ١٩٢٠م[١١٨].

كان هناك بعض التأثيرات الرجعية لتدخلات حكومة پروسيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، مثل معارضتها لتطوير البنوك[١١٩]. ولكن النتيجة الإجمالية، ليس لنا إلا أن نوافق على ما أعلنه ميلوارد وساول «يبدو للبلاد المتعاقبة فى التصنيع الأسلوب الذى اتبعته الحكومة الألمانية فى مطلع القرن التاسع عشر، أقرب للحقائق الاقتصادية من ذلك النموذج المثالى نوعًا ما، والذى تتابع تبسيطه، الذى قدمه لهم الاقتصاديون عما حدث فى بريطانيا أو فرنسا[١٢٠]

بعد أربعينيات القرن التاسع عشر، ومع نمو القطاع الخاص، أصبح تدخل الحكومة فى التطوير الصناعى أقل بروزًا، ولكن لا يعنى هذا انسحاب الدولة، ولكنه تحول من الدور الإدارى إلى الدور الإرشادى ـ وأمثلة على سياسات ذلك الدور أن تعطى الدولة منح تعليمية لمن يبشروا بالابتداع، والدعم لمقاولى الأعمال، وتنظيم معارض الماكينات الجديدة والعمليات الصناعية.[١٢١]

خلال الرايخ الثانى (١٨٧٠ ـ ١٩١٤م)، أدى التطور الإضافى للقطاع الخاص، وتقوية أصحاب الأرض الذين عارضوا المزيد من التطور الصناعى، فى البيروقراطية، إلى تآكل فى استقلالية الدولة وقدراتها[١٢٢] يجادل تربيلكوك أنه فيما يخص التطور الصناعى، انحصر دور الدولة فى تلك الفترة فى إدارة التعريفات، وبطريقة غير رسمية من أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر، وبطريقة أكثر رسمية من عشرينيات القرن العشرين، فى ملاحظة عمل الكارتلات (اتحادات الإنتاج أو التجارة أو ما يماثلها) (للمزيد من الكارتلات الألمانية، انظر القسم ٣ ـ ٢ ـ ٤ د. الفصل الثالث).[١٢٣]

وبرغم الانحدار النسبى فى قدرة الدولة وتدخلها فى تطوير الصناعة خلال تلك الفترة، فلا يجب الإنقاص من أهمية سياسة التعريفة وسياسة الكارتل فى تطوير الصناعات الثقيلة، وبهذا مكنت الشركات أن تستثمر وتخترع بطريقة أكثر ضراوة.[١٢٤] أكثر من ذلك، ففى تلك الفترة ابتدعت ألمانيا نظام اجتماعى حديث، كان مهمًّا فى الحفاظ على السلام الاجتماعى، وبهذا ينشط الاستثمار فى

دولة تم توحيدها مؤخراً، والتى كانت منقسمة سياسيًّا ودينيًّا وإقليميًّا (سيناقش الفصل الثالث، القسم ٣ ـ ٢ ـ ٦ ـ أعراف الرفاهية الاشتراكية) .

٢ـ٢ـ٤ فرنسا

هناك أسطورة عن سياسة الاقتصاد الفرنسى، كما هو الحال مع ألمانيا. يروج الرأى الليبرالى البريطانى أن فرنسا كانت دائمًا ذات اقتصاد تقوده الدولة، مضاد للاقتصاد البريطانى الحر ينطبق هذا الوصف على الفترة السابقة للثورة، وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وليس لبقية تاريخ فرنسا.

بكل تأكيد كانت السياسة الاقتصادية الفرنسية فى فترة ما قبل الثورة تعرف باسم الكولبرتية ـ نسبة لوزير المالية الشهير چان باپتيست كولبر (١٦١٩ ـ ١٦٨٣م) تحت قيادة الملك لويس الرابع عشر ـ ذات تدخل شديد من الدولة حاولت الدولة الفرنسية تجنيد عمال مهرة بأعداد كثيرة من بريطانيا بسبب التخلف النسبى لفرنسا عن بريطانيا فى مطلع القرن الثامن عشر[١٢٥] ، ومثل بقية الدولة الأوروپية فى ذلك الوقت، شجعت الدولة الفرنسية فى الفترة السابقة للثورة على التجسس الصناعى، بتقديم هبات لمن يستجلب التكنولوچيا المطلوبة، حتى أنها عينت للإشراف على ذلك التجسس ما تلطفت بتسميته المفتش العام للصناعات الأجنبية (انظر القسم ٢ ـ ٣ ـ ٣) . نجحت مجهودات الحكومة، مع عوامل أخرى، فى تضييق الهوة التكنولوچية بين بريطانيا وفرنسا عند قيام الأخيرة بثورتها[١٢٦]

قلبت الثورة الفرنسية تلك السياسة رأسًا على عقب «الثوار اعتقدوا أن القضاء على الاستبداد يستلزم القضاء على تدخل الحكومة فى الاقتصاد، وتحرير الاقتصاد من قبضتها»[١٢٧] . كانت هناك بعض المجهودات فى السنوات التى أعقبت الثورة لتنشيط تطوير الصناعة، خاصة التكنولوچية، من حكومات متتابعة، خاصة حكومة ناپليون. تم ذلك عن طريق مخططات شملت المعارض الصناعية، التنافس

العام لاختراع ماكينات معينة، وعمل اتحادات أعمال لتسهيل التشاور مع الحكومة.(١٢٨)

بعد سقوط ناپليون، اعتمدت الحكومات نظام الاقتصاد الحر، بثبات، حتى الحرب العالمية الثانية. ويرى كثير من المؤرخين أن ذلك النظام هو أحد الأسباب الرئيسية للجمود الصناعى النسبى خلال القرن التاسع عشر.(١٢٩)

أفضل ما يبين ذلك، الرجوع إلى سياسة التجارة، ويمكن تحدى الحكمة التقليدية عن التجارة الحرة لبريطانيا فى مقابل فرنسا الحمائية خلال القرن التاسع عشر، بالرجوع إلى الجدول ٢ ـ ٢ من إعداد ناى، الذى استخلص بعد فحصه الدلائل العملية المفصلة «كان نظام فرنسا التجارى أكثر تحررية من نظام بريطانيا العظمى طوال معظم القرن التاسع عشر، حتى فى الفترة من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠م [وفيها الزعم بالالتزام الكامل، لبريطانيا بالتجارة الحرة](١٣٠). يبين جدول ناى أنه بقياس نسبة عوائد الجمارك الصافية إلى قيمة البضاعة المستوردة (وهو مقياس معيارى للحمائية، خاصة لدى المؤرخين). يتضح أن فرنسا كانت أقل حمائية من بريطانيا فى الفترة بين ١٨٢١ ـ ١٨٧٥م، وخاصة حتى الستينيات.(١٣١)

وكما نرى من الجدول، كان التباين فى الحمائية بين الدولتين واضح فى الفترة الأولى، وظل كبيراً بعد التحول المزعوم لبريطانيا للتجارة الحرة عام ١٨٤٦م بعد إبطالها لقانون القمح، ولم تقل حمائيتها عن فرنسا إلا منذ فترة ١٨٧٦ ـ ١٨٨٠م وما بعدها.(١٣٢)

ومن المثير للانتباه أن الاستثناء الجزئى فى مدة القرن ونصف من ليبرالية فرنسا، كان فترة حكم ناپليون الثالث (١٨٤٨ ـ ١٨٧٠م) التى شهدت حركية الاقتصاد الفرنسى، شجعت الحكومة الفرنسية تحت حكم ناپليون الثالث تطوير البنية التحتية، وأنشأت معاهد للبحوث والتعليم، كذلك ساهمت فى تحديث القطاع المالى فى الدول، بمنح قروض محدودة للاستثمار فى مؤسسات مالية كبيرة وحديثة مثل كرديت موبيلى، كرديت فونسير (بنك الأرض)، وكريت ليونيه.(١٣٣)

جدول رقم ٢ ـ ٢

الحمائية فى بريطانيا وفرنسا ١٨٢١ ـ ١٩١٣م

تقاس الحمائية بنسبة صافى عوائد الجمارك إلى قيمة صافى البضائع المستوردة

السنوات	بريطانيا	فرنسا
١٨٢١ ـ ٥م	٥٣,١	٢٠,٣
١٨٢٦ ـ ٣٠	٤٧,٢	٢٢,٦
١٨٣١ ـ ٥	٤٠,٥	٢١,٥
١٨٣٦ ـ ٤٠	٣٠,٩	١٨,٠
١٨٤١ ـ ٥	٣٢,٢	١٧,٩
١٨٤٦ ـ ٥٠	٢٥,٣	١٧,٢
١٨٥١ ـ ٥	١٩,٥	١٣,٢
١٨٥٦ ـ ٦٠	١٥,٠	١٠,٠
١٨٦١ ـ ٥	١١,٥	٥,٩
١٨٦٦ ـ ٧٠	٨,٩	٣,٨
١٨٧١ ـ ٥	٦,٧	٥,٣
١٨٧٦ ـ ٨٠	٦,١	٦,٦
١٨٨١ ـ ٥	٥,٩	٧,٥
١٨٨٦ ـ ٩٠	٦,١	٨,٣
١٨٩١ ـ ٥	٥,٥	١٠,٦
١٨٩٦ ـ ١٩٠٠	٥,٣	١٠,٢
١٩٠١ ـ ٥	٧,٠	٨,٨
١٩٠٦ ـ ١٠	٥,٩	٨,٠
١٩١١ ـ ١٣	٤,٥	٨,٧

وفى مواجهته السياسية التجارية، وقع ناپليون الثالث المعاهد التجارية الشهيرة (معاهدة كوبدن ـ شيڤالييه) عام ١٨٦٠م، والتى خفضت التعريفات الفرنسية بصورة كبيرة، وبشرت بفترة تجارة حرة فى أوروپا استمرت حتى عام ١٨٧٩م[١٣٤]. ويمكننا أن نرى من الجدول ٢ ـ ٢ أن درجة الحمائية فى فرنسا كانت أقل من بريطانيا وقت توقيت المعاهدة، لذلك كان التخفيض فى الحمائية الناتج من المعاهدة قليلاً نسبيًّا.

سقطت المعاهدة عام ١٨٩٢م، وارتفع كثير من التعريفات، خصوصًا على المصنوعات. ولكن كان لذلك تأثيرات إيجابية قليلة، مثل تلك التى كانت لبلاد مثل السويد فى الفترة نفسها (أنظر الجدول ٢ ـ ٢ ـ ٥)، لأنه لم تكن هناك سياسة صناعية إيجابية متماسكة وراء تلك الزيادات.

كان السياسى چول ميلين ضد نظام التعريفات الجديدة لأنه كان يعتقد أن على فرنسا أن تبقى بلد المزارعين المستقلين مع ورش عمل صغيرة[١٣٥].

أخذت الحكومة الفرنسية بنظام الاقتصاد الحر، بشكل كبير، خصوصًا خلال فترة الجمهورية الثالثة، وفى ذلك الوقت كانت الحكومة البريطانية تطبق الاقتصاد الحر تطبيقًا تامًا.

أدارت البيروقراطية فى ذلك الوقت فرنسا، والتى كانت غير مستقرة، ومنقسمة، ولذلك سيطرت وزارة المالية، المحافظة والتكنوقراطية عليها. شكل الإنفاق على الإدارة العامة، وحفظ النظام والقانون، والتعليم، والنقل، الإنفاق فى ميزانية الحكومة، وتلك المجالات هى المجالات التقليدية لـ«الحكومة الأصغر» وكان دور الحكومة التنظيمى أيضًا، أدنى ما يمكن[١٣٦]

لم تنشأ وزارة التجارة والصناعة، وهى منبع سياسة التصنيع، فى شكلها الحديث إلا فى ١٨٨٦م، وحتى عند ذلك، كانت تتحكم فى أقل ميزانية وزارية.

ركزت بشكل كثيف على تنشيط الصادرات وضبط التعريفات، وتمثلت أنشطتها فى تنشيط الصناعة فى ـ بخلاف الدعم النادر ـ تنظيم المعارض، رعاية الغرف التجارية، جمع الإحصائيات الاقتصادية، وتوزيع الأوسمة على رجال الأعمال» (١٣٧) وحتى فى ذلك النطاق الضيق، لم تكن ناجحة، كانت التعريفات فى تلك الفترة تحمى بشكل واسع، كيانات صناعية (وخاصة زراعية) قائمة، ولم تكن لتؤدى إلى تنشيط وارتقاء الصناعة.(١٣٨)

لم تدرك النخبة الفرنسية حاجة بلدهم لمعالجة مشاكل تخلفها الصناعى إلا بعد الحرب العالمية الثانية. خلال تلك الفترة، وخصوصاً حتى أواخر ستينيات القرن العشرين، وضعت الحكومة الفرنسية خططاً، وأقامت مشاريع تملكها الدولة، واتبعت السياسة الصناعية التى ينطبق عليها خطأ «أسلوب شرق آسيا» لتتمكن من اللحاق ببعض الدول المتقدمة. وكنتيجة لذلك شهدت فرنسا تحول بنيوى ناجح فى اقتصادها، وأخيراً تجاوزت بريطانيا من حيث الإنتاج، والتكنولوجيا (فى أكثر المجالات)(١٣٩).

٢ـ٢ـ٥ السويد

برغم سمعة السويد فى أنها «الاقتصاد المفتوح الصغير» خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، فهى لم تدخل العصر الحديث بنظام التجارة الحرة. بعد انتهاء الحروب النابليونية، اتبعت حكوماتها قانون تعريفة حمائية قوى (١٨١٦م)، حظر استيراد وتصدير بعض البنود. أسفر ارتفاع التعريفات، والحظر التام على استيراد المنتجات القطنية مع التعريفة المنخفضة للقطن الخام، إلى الزيادة العظيمة فى إنتاج المنسوجات القطنية(١٤٠) و من اللافت للانتباه التماثل بين النظام السويدى للتعريفة، والنظام البريطانى فى القرن الثامن عشر (انظر القسم ٢ ـ ٢ ـ ١) والأنظمة التى اتبعتها دول شرق آسيا مثل كوريا وتايوان فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (انظر القسم ٢ ـ ٢ ـ ٧).

بدأت الحماية فى الانخفاض من بعد عام ١٨٣٠م[١٤١]، واستمر نظام التعريفة المنخفض حتى نهاية القرن التاسع عشر، خصوصًا بعد عام ١٨٥٧م، حين تم اسقاط تعريفات المواد الغذائية، المواد الخام، والماكينات [١٤٢] وكما يبين الجدول ٢ ـ ١ حوالى عام ١٨٧٥م كان للسويد أحد أقل التعريفات بين الدول الكبرى فى الجدول.

ولكن طور التجارة الحرة كان قصير العمر. فمنذ عام ١٨٨٠م تقريبًا، بدأت السويد فى استخدام التعريفة لحماية قطاعها الزراعى من المنافسة الأمريكية البازغة. وبعد عام ١٨٩٢م (وحتى ربط السويد بعدة معاهدات تجارية) استخدمت السويد التعريفة الحمائية، والدعم خصوصًا فى القطاع الهندسى البازغ.[١٤٣] وكما نرى من الجدول ٢ ـ ١ بحلول عام ١٩١٣م كان لها أعلى متوسط تعريفة فى أوروبا للمنتجات المصنوعة. وفى الواقع، أظهرت دراسة فى ثلاثينيات القرن العشرين أن السويد احتلت المركز الثانى بعد روسيا من بين ١٤ دولة أوروبية، فى درجة حماية المصنوعات[١٤٤].

وكنتيجة للتحول للحمائية، أبلى الاقتصاد السويدى بلاءً ممتازًا فى العقود التالية. وطبقًا لإحدى الدراسات، كانت السويد الثانية، بعد فنلندا، فى سرعة النمو (بقياس إجمالى الناتج المحلى لكل ساعة عمل) بين الدول الصناعية الرئيسية الست عشرة فى الفترة من ١٨٩٠ إلى ١٩٠٠م، والأسرع على الإطلاق بين ١٩٠٠ إلى ١٩١٣م.[١٤٥]

فى أواخر القرن التاسع عشر، نجحت الحماية بالتعريفة بصفة خاصة لاقترانها بالدعم، ودعم البحوث والتطوير بهدف تشجيع استخدام التكنولوجيا الجديدة.

يتفق المؤرخون الاقتصاديون على أن ـ بصفة عامة ـ المجهودات التنشيطية وفرت قوة دافعة لتطوير صناعات وليدة بعينها، برغم أن كان لها تأثير جانبى سلبى فى تكثير شركات صغيرة قليلة الكفاءة نسبيًّا[١٤٦].

لم تكن التعريفات الحمائية والدعم الحكومى، الوسائل الوحيدة لتنشيط التطور الصناعى. فخلال القرن التاسع عشر، طورت السويد تقليد التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص لدرجة جاوزت بها بقية البلاد، بما فى ذلك ألمانيا ذات التقليد القديم الراسخ فى المشاركة بين القطاعين (انظر الفصل ٢ ـ ٢ ـ ٣).

تطورت العلاقة أولاً فى مجال الزراعة، الرى والصرف، ثم تم تطبيق النموذج نفسه فى تطور السكك الحديدية فى خمسينيات القرن التاسع عشر.

وفى تعارض مع الاتجاه السائد، والذى قاد فيه القطاع الخاص تطوير السكك الحديدية (خصوصاً فى بريطانيا)(*) بنت الحكومة الخطوط الرئيسية (أتمتها عام ١٨٧٠م) وسمحت للقطاع الخاص بأن يمد الخطوط الفرعية. وكان المد والتشغيل للخطوط الفرعية تحت تصديق الحكومة، وكانت أسعارها بعد ١٨٨٢م تحت سيطرة الحكومة. وفى عام ١٩١٣م، كان لشركة السكك الحديدية المملوكة للحكومة ٣٣٪ من الأميال، و٦٠٪ من البضائع المنقولة.(١٤٧)

تم استخدام أساليب مماثلة فى التعاون بين القطاعين العام والخاص فى تطوير بنيات تحتية أخرى ـ التليجراف والتليفون فى ثمانينيات القرن التاسع عشر، وفى الطاقة الكهرومائية فى تسعينيات القرن. وغالباً ما تتم المحاجاة بأن ذلك التعاون التكنولوچى طويل المدى مع الشركات المملوكة للدولة كان وسيلة صناعة مؤسسات مثل إريسكون، ASEA (الآن جزء من ABB) على درجة عالمية المستوى(١٤٨).

امتدت مشاركة القطاع العام والخاص لخارج قطاع البنية التحتية، ففى عام ١٧٤٧م، تأسس مكتب الحديد، شبه المستقل؛ حيث انتخب اتحاد سادة الحديد (اتحاد المستخدمين) مديرين، وحافظ على سعر الكارتل (الاتحاد)، وكان يوزع قروض الدعم، ويوفر المعلومات التكنولوچية والچيولوچية، ويعطى مصاريف السفر

(*) أصبحت السكك الحديدية تابعة للقطاع العام بعد ذلك فى بريطانيا، وهى كذلك تابعة له الآن فى الولايات المتحدة.

للخارج لجلب التكنولوچيا وتنشيط البحوث الميتالورچية (المعدنية). وتم تحرير صناعة الحديد فى منتصف القرن التاسع عشر بتحرير تجارة الحديد الخام عام ١٨٣٥م وبإزالة معظم القيود عام ١٨٥٨م. وحتى بعد ذلك، استمر اتحاد المستخدمين فى التعاون مع الحكومة فى تحسين التقنية ومهارات العاملين. ومن اللافت للانتباه أن كل تلك المبادرات تبعتها نماذج التعاون بين القطاعين العام والخاص فى شرق آسيا، والتى أصبحت مشهورة بها.(١٤٩)

بذلت الدولة السويدية مجهودات عظيمة لتسهيل اكتساب التكنولوچية الأجنبية المتقدمة (بما فى ذلك التجسس، وسيناقش القسم ٢ ـ ٣ ـ ٣ ذلك). وسعيها الحثيث لتراكم ما يُسمى الآن «القدرات التكنولوچية»(١٥٠) تم تأسيس وزارة التعليم فى عام ١٨٠٩م، وأصبح التعليم الابتدائى إجباريًّا فى أربعينيات القرن، وتم تأسيس المدارس الشعبية العليا فى الستينيات، وأصبح التعليم إجباريًّا لمدة ست سنوات فى عام ١٨٧٨م، وساعدت الدولة السويدية على تأسيس معاهد البحث التكنولوچيا، وأشهرها معهد شالمر للتكنولوچيا، فى جوتينبرج، وأمدت الصناعة ـ خصوصًا الصناعات المعدنية والخشبية ـ بتمويل مباشر للبحوث(١٥١).

مرت السياسة الاقتصادية السويدية بتحول مهم إثر فوز الحزب الاشتراكى بانتخابات عام ١٩٣٢م (والذى لم يشكل الحكومة لمدة عشر سنوات بعد ذلك) وتوقيع «الميثاق التاريخى» بين الاتحادات (اتحاد العمال) والمستخدمين فى عام ١٩٣٦م. ركزت السياسة التى بزغت من اتفاق عام ١٩٣٦م على بناء نظام يقوم فيه أصحاب الأعمال بالتمويل السخى لدولة الرفاهية، والاستثمار العالى، فى مقابل أجور معتدلة تقبلها اتحادات العمال(١٥٢).

بعد الحرب العالمية الثانية، عمل النظام على تنشيط ارتقاء الصناعة، تبنى الاتحاد المركزى للتجارة فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين ما يسمى خطة رين ـ مايدنر.(١٥٣) قدم ذلك نظام الأجور «التضامنى»، والذى هدف ـ بوضوح ـ إلى

معادلة الأجور عبر الصناعة لنوعية العمالة نفسها. كان المتوقع أن يؤدى ذلك، إلى توليد ضغوط على رأسماليين قطاع الأجور المنخفضة حتى يرفعوا رءوس أموالهم أو يضطروا لفصل العمال، بينما يسمح النظام الرأسمالى قطاع الأجور العالية لأن يحصلوا على أرباح زائدة ولأن يتوسعوا بمعدل أسرع.

أكمل ذلك بسياسة سوق عمالة فعالة، وفرت دعم إعادة التدريب والتعيين للعمال المزاحين من أماكنهم ف عملية الارتقاء الصناعى هناك اتفاق كبير على أن تلك الإستراتيچية أسهمت فى الارتقاء الصناعى للسويد فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية.(١٥٤)

تختلف إستراتيچية الارتقاء الصناعى فى السويد فيما بعد الحرب العالمية الثانية، والقائمة على أساس مزيج من التفاوض التضامنى على الأجور، وسياسة سوق العمالة الفعالة، عن الإستراتيچيات التى تبنتها البلاد الأخرى.

وبالرغم من الاختلافات فى تلك الإستراتيچيات، فقد اتفقت على فهم متماثل لكيفية عمل الاقتصاديات العالمية فى الواقع، وتم بناؤها على ذلك الفهم المتماثل. اشتركت فى الاعتقاد فى أن التحول إلى نشاطات قيمة مُضافة أعلى هو أمر حاسم لرخاء الأمة، وفى أنه إذا ترك ذلك لقوى السوق، فقد لا يتم ذلك التحول بالمعدل المطلوب من الشعب.

٢.٢.٦ اقتصاديات دول أوروپية أخرى أصغر

(أ) بلچيكا

تكلمنا من قبل عن سيطرة البلاد الواطئة فى القرن الخامس عشر على صناعة السوق. تركزت الصناعة فيما عُرف من بعد بدولة بلچيكا، ولكنها دخلت فى تدهور نسبى بسبب المنافسة البريطانية التى مارست أساليب الحماية مع مصنعيها.

ومع ذلك حافظت بلچيكا على قواها الصناعية، وكانت الأمة الثانية لانطلاق الثورة الصناعية بعد بريطانيا.

وفى بداية القرن التاسع عشر، كانت بلچيكا من أكثر أقاليم أوروبا تصنيعًا، بالرغم من عيبها الكبير المتمثل فى حجمها الصغير وضعفها السياسى، بالمقارنة لفرنسا وألمانيا. كانت فى ذلك الوقت قائدة العالم فى تكنولوچيا بعض الصناعات، خصوصًا صناعة الصوف. وبرغم أنها فقدت بعض تقدمها التكنولوچى فى منتصف القرن، إلا أنها بقيت واحدة من أغنى دول العالم وأكثرها تقدمًا، خصوصًا فى المنسوجات والصلب والمعادن غير الحديدية والكيماويات.(١٥٥)

ليس فقط بسبب تلك السيادة التكنولوچية ظلت بلچيكا واحدة من أقل الدول حمائية للاقتصاد طوال معظم القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (الجدول ٢ ـ ١)(*). يحاجج هنز وسولار أن بلچيكا ظلت متحمسة للتجارة الحرة، خصوصًا بين ستينيات القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى.(١٥٦)

قبل تلك الفترة، كانت بلچيكا أكثر حمائية من هولندا وسويسرا. وطوال ثلاثة أرباع القرن الثامن عشر، حمت بقوة الحكومة النمساوية التى حكمت ما أصبح فيما بعد بلچيكا، تلك السوق من المنافسة البريطانية والهولندية، واستثمرت فى بناء البنية التحتية(١٥٧). وخلال بداية القرن التاسع عشر، تعرضت للسياسات الفعّالة لـ(ITT) بعد أن أصبحت جزءًا من المملكة الهولندية المتحدة (١٨١٥ ـ ١٨٣٠م) تحت حكم ويليام الأول. وفى خمسينيات القرن التاسع عشر، حظيت بعض الصناعات بحماية ثقيلة بتعريفات تصل إلى ٣٠ ـ ٦٠٪ للقطن والصوف والكتان، ٨٥٪ للحديد، وتم إلغاء قانون القمح فقط فى عام ١٨٥٠م.(١٥٨)

(*) من البديهى أن دولة صغيرة مثل بلچيكا تحتاج للتصدير، فإذا حمت أسواقها المحلية، كان من الطبيعى أن تتبع معها الدول الأخرى السياسة نفسها.

(ب) هولندا

كانت هولندا خلال القرن السابع عشر القوة البحرية والتجارية الأولى فى العالم. وخلال «قرنها الذهبى» ذلك، تفوقت شركة الهند الشرقية الهولندية على نظيرتها البريطانية. ولكن انحدرت بشكل هائل قوتها البحرية والتجارية فى القرن الثامن عشر، وأنهت هزيمتها من الأسطول البريطانى فى عام ١٧٨٩م (فى الحرب الأنجلوهولندية الرابعة) تفوقها الدولى.(١٥٩)

ليس من السهل تبرير لماذا فشلت هولندا فى ترجمة قوتها البحرية والتجارية إلى تفوق صناعى واقتصادى، قد يكون جزء من السبب عدم اكتراثها بذلك، مثل هونج كونج التى ترى نفسها اليوم قاعدة تجارية عالمية من الدرجة الأولى، فلماذا تكترث بالصناعة؟. ولكن استغلت الحكومة البريطانية مثل تلك القوى استغلالاً كاملاً لتطوير صناعتها (على سبيل المثال، أصدرت قوانين ملاحة كثيرة أجبرت شحن البضائع من وإلى بريطانيا على سفن بريطانية). فلماذا لم تفعل هولندا الشىء نفسه؟ مع العلم بأن الحكومة الهولندية اتبعت قوانين ميركانتيلية عدائية فى مجالات الملاحة والصيد والتجارة المحلية عندما كانت تحاول تأسيس سيادتها التجارية فى القرن السادس عشر وبداية السابع عشر(١٦٠)، يظل ذلك السؤال محيراً.

تقدمت أجوبة كثيرة لذلك السؤال، منها: الأجور المرتفعة نتيجة فرض ضرائب الاستهلاك العالية، النقص فى موارد الفحم والحديد، تدهور روح المشاريع، وارتفاع عقلية التصرف كأصحاب الدخول (الأملاك)، والاستهلاك الفج. ذلك بعض ما قيل. واقترح بعض المؤرخين أن تقدم بلجيكا المجاورة منع تقدم هولندا الصناعى(١٦١). يقترح «ليست» قصور هولندا عن وضع مجموعة سياسات عامة، وإنشاء المؤسسات الخاصة، الضرورية لتطوير الصناعة، بينما يقترح رايت أن التعريفات المنخفضة عطلت تطور الصناعة الهولندية.(١٦٢)

أيًّا كان السبب، فشلت هولندا فى التصنيع للمستوى الذى وصلت إليه البلاد المنافسة، بريطانيا، ألمانيا، بلچيكا. ولكن مع ذلك، ظلت بفضل شبكتها التجارية واحدة من أغنى بلاد العالم إلى بداية القرن العشرين.(١٦٣) *

هناك استثناءاً واحداً للجمود الذى أطبق على هولندا من نهاية القرن السابع عشر إلى بداية القرن العشرين، وكان ذلك المجهود الذى بذله الملك ويليام الأول (١٨١٥ - ١٨٤٠م)، حين أسس العديد من الوكالات التى تدعم التمويل الصناعى، وكان أهمها الشركة التجارية الهولندية، التى تأسست عام ١٨٤٢م. دعمت الشركة الصناعات الهولندية عن طريق سياسات تدبير الأموال اللازمة (خصوصاً فى تكرير السكر، وبناء السفن، والمنسوجات) باستخدام أرباح التجارة مع جزيرة جاوه الإندونيسية، والتى أُجبرت منذ عام ١٨٣١م على إنتاج المحاصيل التى تباع نقداً مثل القهوة والسكر وصبغة النيلة.(١٦٤)

كذلك أسس ويليام الأول صندوق الصناعة القومية عام ١٨٢١م، ونقابة التنشيط (١٨٢٢م) والجمعية العامة لتنشيط الصناعة القومية (١٨٢٢م)، وكان هناك دعم قوى من الدولة فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر لتطوير صناعة المنسوجات القطنية، خصوصاً فى منطقة تونيت(١٦٥)

ومنذ أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، تحولت البلاد إلى نظام الاقتصاد الحر، والذى استمر حتى الحرب العالمية الأولى، ولحدٍ ما حتى الحرب العالمية الثانية. أولاً: نرى من الجدول ٢ - ١ أن هولندا ظلت أقل الدول حمائية للاقتصاد بين الدول المتقدمة، باستثناء بريطانيا فى أواخر القرن التاسع عشر، واليابان قبل أن تستعيد استقلالها فى فرض التعريفة. ثانيًا: تخلت البلاد فى عام ١٨٦٩م عن قانون براءة الاختراعات (والذى طبقته فى عام ١٨١٧م) على أساس أنه يصنع الاحتكارات. كان من أسباب ذلك التخلى، الموجة المعادية لقانون براءة الاختراعات التى اكتسحت أوروبا فى ذلك الوقت، والتى كانت متحدة مع حركة التجارة الحرة

* وبفضل نهبها لخيرات إندونيسيا الثرية طبيعيًّا.

(انظر القسم ٣، ٢، ٣ ب لمزيد من التفاصيل). وبرغم الضغوط الدولية رفضت هولندا إعادة تطبيق القانون حتى عام ١٩١٢م.[١٦٦]

ثالثًا: أنشأت الحكومة الهولندية شركة خاصة للتنافس مع الشركتين الخاصتين فى إدارة الخطوط الحديدية القومية، التى نظمتها ومولتها.[١٦٧] كانت تلك الممارسة غير مألوفة فى ذلك العصر، وبرغم أنها ليست سياسة اقتصاد حر بالمعنى الحرفى، فقد كانت بشير بسياسة التنافس الصناعى الحديث.

خلال فترة الاقتصاد الحر، ظل الاقتصاد الهولندى بطيء فى مجمله وتصنيعه ضحلاً. وطبقًا للتقدير المرجعى الذى قاسه ماديسون طبقًا لقيمة الدولار فى عام ١٩٩٠م، احتفظت هولندا بترتيب ثانى أغنى دولة فى العالم بعد المملكة المتحدة فى عام ١٨٢٠م، حتى بعد قرن من التدهور النسبى (١,٧٥٦ دولار مقابل ١,٥٦١ دولار). وبعد قرن (١٩١٣م)، تجاوزتها ست دول: أستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، كندا، سويسرا، بلچيكا، وتقريبًا ألمانيا كان متوسط دخل الفرد فى ألمانيا يساوى ٦٠٪ فقط من متوسط دخل الفرد فى هولندا عام ١٨٢٠م (١,٥٦١ دولار إلى ١,١١٢ دولار)، ولكن بحلول عام ١٩١٣م أصبح (٣,٩٥٠ إلى ٣,٨٣٣ ـ انظر الجدول ٣، ١ فى الفصل الثالث).[١٦٨]

يرجع لهذا السبب ـ إلى حدٍ كبير ـ أن اتبعت هولندا سياسات أكثر تدخلية فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية. واتبعت سياسة تصنيع نشيطة، خصوصًا فى الفترة التى استمرت حتى ١٩٦٣م. شمل ذلك عدة إجراءات، منها الدعم التمويلى لشركتين كبيرتين (واحدة فى مجال الصلب والثانية فى الصودا)، والدعم لتصنيع المناطق المتخلفة، وتشجيع التعليم التكنولوچى، وتنشيط تطوير صناعة الألومنيوم بدعم الغاز، وتطوير البنية التحتية المهمة.[١٦٩]

(جـ) سويسـرا

كانت سويسرا من أوائل الدول الأوروپية التى تحولت للصناعة، ويحاجج بيوشى

أن ثورتها الصناعية بدأت بعد الثورة الصناعية البريطانية بعشرين عامًا. وبحلول عام ١٨٥٠م، كانت سويسرا مثل بلچيكا من أكثر الاقتصاديات صناعية فى العالم، ولكن تشكيلها المختلف [من إيطاليين ونمساويين وألمان وفرنسيين] وعدم مركزيتها، جعلا من درجة التصنيع متباينة بين المقاطعات المختلفة.(١٧٠)

شهدت صناعة القطن، على سبيل المثال، تطوراً هائلاً خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر. ووفقًا لدراسة ميلوارد وساول «كان من ثلث إلى نصف غزل القطن الذى تم تصنيعه فى سويسرا فى عام ١٨٨٢م مستورداً من بريطانيا، بحلول عام ١٨٣٥م، تقريبًا توقف استيراد الغزل من بريطانيا»(١٧١)

كانت سويسرا قائد التكنولوچيا العالمية فى عدد من الصناعات الهامة، خصوصًا صناعة المنسوجات القطنية، وكانت أكثر تقدمًا من بريطانيا فى مجالات عديدة.(١٧٢)

لذلك لم تحتاج سويسرا إلى سياسة حمائية، وإذا أضفنا لذلك حجمها الصغير، لوجدنا أن حماية الصناعات الوليدة بها تكلف أكثر من الحماية فى الدول الكبيرة. كذلك إذا أخذنا فى الاعتبار البناء السياسى اللامركزى لسويسرا وحجمها الصغير جدًّا، لتبين أنه لا متسع حقيقى لحماية مركزية لصناعات وليدة.(١٧٣)

يجادل بيوشى أن التجارة الحرة كانت أهم أوجه السياسة الاقتصادية السويسرية منذ القرن السادس عشر ولكنه يعترف بأن الحماية «الطبيعية» من المنافسة البريطانية التى أسبغها تدخل ناپليون، هيأت لصناعة المنسوجات السويسرية متنافسًا كان مطلوبًا بشدة، خاصة بعد ما تقدمت التكنولوچيا البريطانية عن السويسرية بقفزة واسعة عندما نجحت فى ميكنة صناعة المنسوجات.(١٧٤) بالاضافة لأن سياسة الاقتصاد الحر لا تعنى بالضرورة أن الحكومة لم يكن لها إستراتيچية فى سياستها، ورفضها لتطبيق قانون براءة الاختراعات حتى عام ١٩٠٧م ـ برغم الضغوط الدولية ـ مثل من أمثلة عديدة، ويُحاجج البعض بأن

السياسة الرافضة لقانون براءة الاختراعات أسهمت فى تطوير عدد من الصناعات. وتأثر بتلك السياسة. الصناعات الكيماوية وصناعة الأدوية، على وجه خاص؛ حيث تم فيها سرقة التكنولوچيا الألمانية، والصناعات الغذائية والتى أدى غياب براءات الاختراعات عنها إلى تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر فيها (أنظر القسمين ٢ ـ ٣ـ ٣ ـ ٣ ـ ٢ـ ٣ب). (١٧٥)

٢ـ ٢ـ ٧ اليابان والدول النامية فى شرق آسيا

دخلت اليابان نادى الدول الصناعية متأخرة نسبيًّا. أجبرها الأمريكيون على الانفتاح عام ١٨٥٤م (فى حادثة «السفينة السوداء ـ Black Ship الشهيرة) صُدم اليابانيون عندما عرفوا الغرب ـ برغم أنها كان لهم بعض لمحات سابقة عن العالم الأوروبى باتصالهم بالتجار البرتغاليين والهولنديين ـ لما أدركوا تخلفهم عنه. سرعان ما أنهار النظام الإقطاعى بعد ذلك، وبعد الفترة المعروفة بعودة الميچى عام ١٨٦٨م، تم تأسيس نظام تحديثى، وأصبح دور الدولة حاسمًا فى تطوير اليابان.

لم تستطع اليابان فى بداية تطورها فرض نظام حمائى فى تجارتها؛ حيث اضطرت لتوقيع سلسلة من «المعاهدات غير المتكافئة» فى عام ١٨٥٨م منعتها من فرض تعريفات تزيد على ٥٪. وعلى سبيل المثال، وكما نرى من الجدول ٢، ١ كان متوسط التعريفة فى اليابان على البضائع المصنعة ٥٪ فى عام ١٨٧٥م، فى حين فرضت الولايات المتحدة تعريفة تصل إلى ٥٠٪، رغم أن الفجوة التكنولوچية بينها وبين بريطانيا كانت أقل بكثير من فجوة اليابان ـ بريطانيا. لذلك اضطرت حكومة اليابان لاستخدام وسائل أخرى لتشجيع التصنيع، حتى استردت استقلالها فى فرض الرسوم، الأمر الذى لم يتم إلا فى عام ١٩١١م.

بادئ ذى بدء، بطريقة مماثلة لما فعلته الدولة البروسية فى مطلع القرن التاسع عشر، حين لم يكن للقطاع الخاص للأعمال مبادرات صناعية (انظر القسم ٢،

٢، ٣) وأسست الدولة البايانية مصانع مملوكة للدولة، كنماذج (أو مصانع) فى عدد من الصناعات، على سبيل الذكر فى بناء السفن، والتعدين، والمنسوجات (القطن والصوف والحرير) والصناعات الحربية[١٧٦] وبرغم أن معظم تلك المصانع بيعت بسرعة للقطاع الخاص بأسعار مخفضة، فلا يعنى ذلك نهاية تدخل الدولة فى الصناعة، وفى سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، تم خصخصة معظم أحواض بناء السفن، واستمرت الدولة فى دعمها. حازت صناعة بناء السفن، والصناعات البحرية التجارية على ٥٠٪ إلى ٩٠٪ من إجمالى دعم الدولة قبل عام ١٩٢٤م. كذلك أسست الحكومة أول مصنع صلب (مصنع ياواتا للحديد) مملوك للدولة فى عام ١٩٠١.[١٧٧]

لم ينحصر تدخل الدولة فى المشاريع الكبيرة عند المصانع النموذجية، ولكن امتد لتطوير البنية التحتية. بنت دولة ميجى أول خط حديدى عام ١٨٨١م. واضطرت لتقديم امتيازات كبيرة للمستثمرين حتى تغريهم بالاستثمار فى الخطوط الحديدية،[١٧٨] ودعمت شركات القطاع الخاص فى ذلك المجال فى ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، وفى الواقع، ذهب ٣٦٪ من الدعم الحكومى فى الثمانينيات للخطوط الحديدية وفى عام ١٩٠٦م، تم تأميم الخطوط الرئيسية. وفى عام ١٨٦٩م، بدأت الحكومة اليابانية فى بناء شبكة التليجراف، وبحلول عام ١٨٨٠م، اكتمل ربط المدن الرئيسية بشبكته.[١٧٩]

كيف نقيم دور المشروعات المملوكة للدولة فى الصناعة والبنية التحتية فى السنوات الأولى لليابان الحديثة؟.

يرى كثير من المعلقين أن ذلك الدور لم يكن عالى الإيجابية، نظراً لأنه لم يهدف للربح فى أغلب الحالات.[١٨٠] ولكن يرى متخصصون آخرون أوجه أكثر إيجابية، فعلى سبيل المثال، يلخص توماس سميث فى دراسته التلقيدية عند دور المشاريع المملوكة للدولة فى بداية عصر ميجى كالتالى:

ماذا حققت مشاريع الحكومة بين ١٦٨٦ و١٨٨٠م؟ كميًّا ليس الكثير، عشرين، أو حول ذلك، من المصانع الحديثة، وقليل من المناجم، وشبكة تليجراف، وأقل من مائة ميل من الخطوط الحديدية، ومن الناحية الأخرى، فُتحت آفاق جديدة وصعبة فى تطوير المديرين والمهندسين وتدريب العمالة الصناعية، واكتشاف أسواق جديدة، وربما الأهم من كل ذلك تطوير المشروعات القائمة لتصير قاعدة لنمو الصناعات الجديدة(١٨١).

بالاضافة لذلك، طبقت الحكومة اليابانية سياسة لتسهيل جلب التكنولوچيات والمؤسسات المتقدمة. على سبيل المثال، استأجرت الحكومة مستشارين فنيين أجانب، وصل عددهم ٥٢٧ فى عام ١٨٧٥م،(١٨٢) ولكن تناقص سريعًا إلى ١٥٥ فى عام ١٨٨٥م، مما يقترح استنتاج أن الجانب اليابانى (امتص المعرفة بسرعة).

تأسست وزارة التعليم فى اليابان عام ١٨٧١، ومع مطلع القرن العشرين، صار ١٠٠٪ من السكان متعلمين(١٨٣).

كذلك حاولت دولة ميچى استيراد المؤسسات (النظم) الاجتماعية اللازمة للتطور الصناعى من البلاد المتقدمة وتكييفها لتلائم البلاد. ولا يمكن عزو قوالب معينة من الدول الأجنبية للمؤسسات اليابانية، ولكن الواضح أنها حازت خليطًا من ذلك.(١٨٤) تأثر القانون الجنائى بالقانون الفرنسى، بينما كانت القوانين التجارية والمدنية ألمانية لحدٍ كبير، مع بعض عناصر بريطانية، وتم بناء الجيش على النموذج الألمانى (مع بعض التأثير الألمانى)، بينما اتبعت البحرية النموذج البريطانى.

كان البنك المركزى شبيهًا بالبنك المركزى البلچيكى، بينما كان النظام البنكى بصفة عامة شبيهًا بالنظام الأمريكى. كانت الجامعات شبيهة بالجامعات الأمريكية، كذلك كانت المدارس، ولكنها سرعان ما تحولت إلى النماذج الفرنسية والألمانية.

بالطبع استغرق ذلك زمنًا، ولكن رآه المؤرخون زمنًا قياسيًّا فى سرعة الاستيعاب. كذلك تجدر ملاحظة أن اليابان ابتدعت أعرافها الخاصة، مثل التوظيف مدى الحياة، وشبكات العمل من الباطن الدائمة، والتى بزغت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

بعد انتهاء معاهدات التجارة غير المتكافئة فى عام ١٩١١م، بدأت الدولة اليابانية فيما بعد عهد ميچى بعمل إصلاحات فى التعريفة لحماية الصناعات الوليدة، بتسهيل توفير والحصول على المواد الخام، والتحكم فى سلع الاستهلاك الترفية[١٨٥] مرة ثانية، نجد تشابهًا كبيرًا بين هذه السياسات، وتلك التى اتبعتها فى السابق البلاد الأخرى خلال فترات تطورها.

كما نرى من الجدول ٢، ١ بحلول عام ١٩١٣م، أصبحت اليابان من أكثر الدول حمائية، رغم أنها ما زالت أقل حمائية لصناعاتها التصنيعية من الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٢٦م، تم زيادة التعريفة لبعض الصناعات مثل منسوجات الصوف. ولكن لم تكن التعريفة إلا سلاح ثانوى فى ترسانة السياسة الاقتصادية،[١٨٦] وذلك برغم أن بعض الصناعات القائدة حازت حماية من النوع الثقيل (مثل الحديد والصلب والسكر والنحاس والصباغة والمنسوجات الصوفية). وهنا نجد بعض التشابه بين اليابان بعد عام ١٩١١م، وألمانيا والسويد فى أواخر القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين. استخدمت البلاد الثلاثة حماية التعريفة «المركزة»؛ حيث أسبغت حماية قوية على الصناعات القائدة، واتبعت نظام حماية معتدلة على الصناعات الأخرى، ويتباين ذلك مع الحماية الواسعة التى اتبعتها بلاد مثل الولايات المتحدة وروسيا وإسپانيا فى ذلك الوقت.

خلال عشرينيات القرن العشرين، تأثرت اليابان بالنموذج الألمانى، وبدأت فى تقنين الكارتلات، وتشجيع الاندماجات، لتقييد «المنافسة المشتتة» وتحقيق

الأحجام الاقتصادية المرغوبة، مع وضع المعايير، وتقديم الإدارة العملية.[١٨٧] تم تركيز تلك المجهودات وتقوية رقابة الحكومة على الكارتلات فى ثلاثينيات القرن، فى رد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية التى أعقبت الكساد الكبير، والمجهودات الحربية، خصوصاً مع تطبيق قانون تنظيم الصناعات المهمة عام ١٩٣١م. بذلك، وضعت اليابان النموذج الرئيسى لسياستها الصناعية فيما بعد الحرب.[١٨٨] وكما فى البلاد المتقدمة الأخرى، أسهم بناء الآلة العسكرية اليابانية فى ثلاثينيات القرن العشرين فى تطوير الصناعات الثقيلة (مع النهاية الكارثية للناتج السياسى [فى التورط فى الحرب العالمية الثانية]) وذلك بتنشيط الطلب وتوليد تكنولوچيا تفيض على الاقتصاد.[١٨٩]

برغم كل مجهودات التطوير خلال النصف الأول من القرن العشرين، لم تكن اليابان ذلك النجم الاقتصادى الذى بزغ بعد الحرب العالمية الثانية. ووفقاً لدراسة ماديسون المرجعية، كان النمو السنوى لدخل الفرد فى اليابان ١٪ فقط فى المدة من ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠م. كان ذلك أقل من متوسط النمو للدول الست عشرة المتقدمة التى درسها: ١٫٣٪.[١٩٠] ولكن يجب الأخذ فى الاعتبار أن ذلك المعدل السيء، نوعا ما، قد تأثر سلبيًّا بالانهيار المفاجئ فى الإنتاج الذى أعقب خسارة اليابان فى الحرب العالمية الثانية.[١٩١]

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد سجلت اليابان معدل نمو لا يبارى، خاصة حتى السبعينيات. ومن ١٩٥٠ إلى ١٩٧٣م، سجل النمو فى دخل الفرد سنويًّا ٨٪ صاعقة، أى أكثر من ضعف متوسط الست عشرة دولة الذى كان ٣٫٨٪ (بما فى ذلك اليابان). تلا اليابان كل من ألمانيا والنمسا (٤٫٩٪) ثم إيطاليا (٤٫٨٪). وحققت معجزات شرق آسيا، تايوان (٦٫٢٪) وكوريا (٥٫٢٪)، برغم أن تخلفها السابق (تايوان وكوريا) كان يتيح لها معدل أعلى.[١٩٢]

كان هناك دائمًا جدال ـ محمل بالأيديولوچيا ـ عن أسباب معجزات اليابان وبلاد شرق آسيا فى التطور بعد الحرب العالمية الثانية. وبرغم بعض التخلفات عن الإجماع، فهناك إجماع واسع على أن النمو الهائل لتلك البلاد، باستثناء هونج كونج، قام بصفة أساسية، على السياسات الصناعية والتجارية والتكنولوچية (ITT) الفعّالة التى وضعتها الدولة.(١٩٣)

عندما نمسح تجارب بلاد شرق آسيا بعد الحرب العالمية، يذهلنا التماثل بين سياساتها الصناعية والتجارية والتكنولوچية (ITT) وبين سياسات البلاد التى سبقتها فى التقدم: بريطانيا فى القرن الثامن عشر، الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر، ألمانيا والسويد أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولكن لم تتبع بلاد شرق آسيا سياسات الدول التى سبقتها فى التقدم بحذافيرها، بل كانت سياساتها أكثر إحكامًا وضبطًا، فقد استخدمت دعمًا أكثر واقعية وأفضل تصميمًا للتصدير (مباشر وغير مباشر).(١٩٤). وكما كررت عدة مرات، استخدمت نظام خصم على تعريفة استيراد المواد الخام إذا أعيد تصديرها مصنعة، وعلى تعريفة ماكينات تصنيع منتجات التصدير، وقد استخدمت الدول المتقدمة، خصوصًا بريطانيا، ذلك النظام لتشجيع التصدير(١٩٥). أدى التخطيط وبرامج الحكومة للاستثمار إلى تنسيق الاستثمار التكميلى بطريقة منهجية.(١٩٦) وضعت الحكومة تنظيمات على المدخلات والمخرجات، والاستثمارات، والتسعير لإدارة المنافسة ولتقليل هدرها.(١٩٧)

عكست تلك التنظيمات، مرة أخرى، سياسات الدول المتقدمة ـ فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ـ بخصوص الكارتلات، ولكنها أظهرت وعيًّا أكبر لأخطار الاحتكارات، وخصوصًا أثرها على أداء سوق التصدير. كان هناك أيضا دعم لرفع كفاءة التكنولوچيا، مع كبح جماح المنافسة فى ذلك.(١٩٨)

كذلك أدمجت حكومات شرق آسيا السياسات المتعلقة بالقوة البشرية وبالتعليم فى إطار سياساتها التصنيعية من خلال التخطيط البشرى بصورة أكثر وثيقية من البلاد التى سبقتها.[١٩٩] تم تنظيم ترخيص التكنولوچيا، والاستثمارات الأجنبية المباشرة فى محاولة لتعظيم نشر التكنولوچيا بطريقة منهجية.[٢٠٠] كانت هناك محاولات جادة لرفع القاعد المهارية والقدرات التكنولوچية من خلال دعم التعليم والتدريب والبحوث والتطوير بشكل عام.[٢٠١]

مع الأزمة الحالية فى كوريا، والركود الطويل فى اليابان، أصبح الكثيرون يجادلون بأن السياسة الصناعية التجارية التكنولوچية (ITT) ثبت خطؤها. ليس هذا الكتاب محل الدخول فى تلك المناقشة، ولكن يجدر ذكر قليل من النقط.[٢٠٢] أولا، سواء اعتقدنا أم لم نعتقد أن المشاكل الحالية فى اليابان وكوريا إنما هى نتيجة السياسات الصناعية التجارية التكنولوچية الفعّالة لحكومتها، فإنه لا يمكننا إنكار أن تلك السياسات كانت وراء معجزتيهما الاقتصادية. ثانيًا: لم تواجه تايوان أى مشاكل مالية أو أزمات للاقتصاد الكلى برغم أنها اتبعت سياسات الـ (ITT). ثالثًا: يتفق كل المراقبين العالمين بشئون اليابان ـ بصرف النظر عن توجهاتهم ـ على أنه لا يمكن نسبة الركود الحالى إلى السياسة الصناعية للحكومة، ولكن إلى عوامل أخرى مثل تركيبة فائض المدخرات، والتوقيت السيء لتحرير التمويل (والذى أدى لاقتصاد الفقاعة)، وسوء إدارة الاقتصاد الكلى. ورابعًا: فى حالة كوريا، تم التخلى بشكل كبير عن السياسة الصناعية فى منتصف التسعينيات، وعندها بدأ تراكم الديون الذى أدى إلى الأزمة الحالية، فلذلك لا يمكن لوم السياسة الصناعية. وفى الواقع، فما يسهل التحجج به هو أن اختفاء السياسة الصناعية أسهم فى صناعة الأزمة بتسهيل تكرار الاستثمار المتماثل.[٢٠٣]

٢ـ٣ إستراتيچيات سبق القائد وردود أفعال الدول التى تلاحقه بريطانيا وتابعوها

بمجرد أن تسبق دولة ما الدول الأخرى، يصبح لديها حافزًا طبيعيًّا لاستخدام قواها الاقتصادية والسياسية فى تحقيق المزيد من السبق. كانت سياسات بريطانيا، خاصة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أفضل مثال على ذلك. ما يقلق فى ذلك هو أن هذه السياسات تماثل فى نواحى عدة السياسات التى تنتهجها الدول المتقدمة اليوم فى تعاملاتها مع نظيراتها النامية.

٢ـ٣ـ١ المستعمرات

استحدثت بريطانيا مجموعة متماسكة من السياسات الهادفة إلى منع تقدم التصنيع فى المستعمرات، خاصة أمريكا. ينبئنا «ليسْت» أنه فى عام ١٧٧٠م لم يكن (ويليام پت الكبير (الذى كان وقتها إيرل مقاطعة شاثام) مرتاحًا لمحاولات التصنيع الأولى للناشطين فى نيو إنجلاند (إنجلترا الجديدة ـ الولايات الأولى للولايات المتحدة الأمريكية). وأعلن أنه يجب عدم السماح للمستعمرات بتصنيع حتى مسمار حدوة حصان(٢٠٤). فى وصف بريسكو لخصائص سياسة الاحتلال تحت حكم والپول، قال عن هذه الإستراتيچية.

> عن طريق استغلال ضوابط التجارة والصناعة تمت محاولات الحد من تصنيع المستعمرات للمواد الخام التى دَرَجَت إنجلترا على تصنيعها. وذلك لتثبيط أى صنَّاع يمكن لهم أن يكونوا محل منافسة بأى شكل من الأشكال مع الدولة الأم، ولكى تقتصر أسواق المستعمرات على الصانع والتاجر الإنجليزى»(٢٠٥).

تضمنت السياسات التى انتهجتها بريطانيا الآتى. أولاً: تم انتهاج سياسات لتشجيع التصنيع الأولىّ فى المستعمرات. على سبيل المثال، فى عشرينيات القرن

الثامن عشر، قدَّم والپول دعمًا للصادرات الأمريكية وأزال الرسوم الجمركية البريطانية المفروضة على المواد الخام المُنتَجة فى المستعمرات الأمريكية (كالقُّنب والأخشاب وأزناد الأخشاب). قام بذلك ظنًا منه أن تشجيع إنتاج المواد الخام سوف يشغلهم (الأمريكيين) عن القيام بإنتاج منتجات تماثل أو تتضارب مع ما تنتجه بريطانيا(٢٠٦). يلاحظ أن هذا هو المنطق نفسه الذى استخدمه كوبدن فى تبرير إلغاء قانون القمح، والذى ظنَّ أنه كان يساعد ـ بغير قصد ـ على توجيه أوروپا القارية* والولايات المتحدة إلى التصنيع، لزيادة صعوبة تصدير محاصيلها الزراعية (راجع القِسْم ٢ ـ ٢ـ ١ السابق).

ثانيًا: تم تقنين تحريم بعض المجالات التصنيعية. على سبيل المثال، تم تحريم بناء أفران طاحونية جديدة للَفِّ وتقطيع الصلب فى أمريكا، مما أجبر الأمريكيين على التخصص فى حديد الزهر وحديد الألواح القليلى القيمة المضافة، وذلك بدلاً من منتجات الصلب عالية القيمة المضافة(٢٠٧) يرى بعض المؤرخين أن هذه السياسة لم تَضُر بالاقتصاد الأمريكى بدرجة كبيرة فعلاً فى ذلك الوقت، وذلك لأن الدولة لم تكن تمتلك ميزة نسبية فى التصنيع(٢٠٨)، ولكن من المنطقىّ أيضًا القول بأنه فى حالة استمرار تلك السياسة ـ لو استمرت الولايات المتحدة كمستعمرة بريطانية ـ بعد مراحل التنمية الأولى، لأصبحت هذه السياسة عائقًا رئيسيًّا، إن لم يكن عائقًا لا يمكن التغلب عليه بالنسبة للتنمية الصناعية فى الولايات المتحدة، ولظلَّت الولايات المتحدة محصورة فى مراحل التنمية الزراعية والتجارية(٢٠٩).

ثالثًا: تم فرض حظر على صادرات المستعمرات المنافسة للمنتجات البريطانية.

لقد ذكرنا بالفعل أن صناعة نسيج القطن فى الهند قد تعرضت لضربة قوية فى القرن الثامن عشر عندما تم فرض حظر بريطانى على المنتجات النسجية القطنية الواردة من الهند «الكاليكو»، حتى عندما كانت أفضل من مثيلاتها البريطانية

* Continemal Europe: الاسم الذى يُطلق على أراضى قارة أوروپا باستثناء الجزر البريطانية.

(راجع القسم ٢ ـ ٢ـ ١ السابق)[٢١٠]. مثل آخر هو ما حدث فى عام ١٦٩٩م، عندما حَظَرَت بريطانيا تصدير منتجات الصوف من مستعمراتها إلى دول أخرى (قانون الصوف)، والذى أدَّى إلى القضاء على صناعة الصوف الأيرلندية. أدَّى هذا المرسوم أيضًا إلى خنق صناعة الصوف الوليدة فى المستعمرات الأمريكية[٢١١]. مثال آخر هو استحداث قانون فى عام ١٧٣٢م استهدف. بالأساس صناعة القبعات من فرو القُنْدُس، والتى كانت قد بدأت تنمو فى أمريكا، حَظَر هذا القانون تصدير القبعات من المستعمرات سواء إلى الدول الأجنبية أو إلى المستعمرات الأخرى[٢١٢].

رابعًا: تم حظر استخدام سلطات المستعمرات للتعريفات (الجمركية)، وإذا كانت هذه التعريفات ضرورية لأسباب تتعلق بالدخل، ففُرِض عليها معادلتها بأساليب كثيرة. عندما فرضت الحكومة الاستعمارية البريطانية فى الهند فى عام ١٨٥٩م رسومًا جمركية صغيرة على الواردات النسيجية (تتراوح بين ٣ و١٠ فى المائة) لأسباب مالية بحتة، تم فرض ضريبة بالمقدار نفسه على المنتجين المحليين من أجل الوصول إلى تساوى الضريبة بين الطرفين [الصانع الإنجليزى والصانع الهندى][٢١٣]. ورغم هذا « التعويض » ، قام صانعوا القطن البريطانيين بممارسة ضغوط مستمرة على الحكومة من أجل إلغاء الرسوم، وقد تم ذلك فعلاً فى عام ١٨٨٢م[٢١٤] فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وعندما حاولت حكومة الاستعمار فى الهند فرض تعريفة على منتجات القطن مرة أخرى ـ هذه المرة من أجل حماية صناعة القطن الهندية بالمقام الأول فضلاً عن الأسباب المالية ـ أجهضت هذه المحاولة مجموعاتُ الضغط من الناشطين فى نسيج القطن. حتى عام ١٩١٧م، لم تكن هناك تعريفة فى الهند على واردات المنتجات القطنية إليها[٢١٥].

٢ـ٣ـ٢ الدول نصف المستقلة

خارج المستعمرات الرسمية، اتخذت محاولات البريطانيين (ودول أخرى

متقدمة لإعاقة نمو التصنيع فى الدول الأقل تقدماً خلال القرن التاسع عشر شكل فرض التجارة الحرة من خلال ما يُدعَى « إتفاقيات غير متكافئة ـ Unequal Treaties » . عادة ما تضمنت هذه الاتفاقيات فرض حدٍ أقصى للتعريفات الجمركية، غالبًا ما كانت نسبة ثابتة تُقدَّر بحوالى خمسة فى المائة، مع الحرمان من الاستقلالية فى التعريفات(٢١٦) .

إنه مما يثير أقصى القلق أن نلاحظ أن تحديد التعريفات بحدٍ منخفض ثابت (حتى ولو لم يكن بالضرورة أقل من خمسة فى المائة) هو بالضبط ما يعرضه اليوم الاقتصاديون الداعون إلى التجارة الحرة كَحلٍ للدول النامية . يعرض ليتل وآخرون فى مؤلفهم المجسِّد لنَمَط هذا التوجُّه؛ حيث يرون أن المستوى المناسب من الحماية هو على أقصى تقدير ٢٠ فى المائة للدول الأكثر فقراً، وهو صفر للدول النامية الأكثر تقدماً . بينما يرى البنك الدولى أن « الدلائل تشير إلى فضائل التقليل المتدرِّج والسريع للحواجز الكَمية، مع تقليل التعريفات إلى مستويات **منخفضة وموحدة** بدرجة معقولة، مثل حدود ١٥ ـ ٢٥ فى المائة »(٢١٧) . **أضاف المؤلف** .

لقد استخدمت بريطانيا الاتفاقيات غير المتكافئة لأول مرة فى أمريكا اللاتينية، بدءاً بالبرازيل فى عام ١٨١٠م، بينما كانت الدول فى القارة تكتسب الاستقلال السياسى . وبدءاً باتفاقية نانكينج (١٨٤٢م)، والتى تبعت حرب الأفيون (١٨٣٩ ـ ١٨٤٢م)* اضطرت الصين إلى التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات غير المتكافئة خلال العقود القليلة التالية . لقد أدت هذه الاتفاقيات فى نهاية الأمر إلى خسارة كاملة للاستقلالية الصينية فى التعريفات، ومن الناحية الرمزية أصبح مدير الجمارك (لخمسة وعشرين عاماً تالية بريطانى الجنسية، وذلك من ١٨٦٣ إلى ١٩٠٨م . ومنذ العام ١٨٢٤م، وقَّعت سيام (المعروفة بتايلاند حاليًّا) عدة اتفاقيات غير متكافئة، انتهت بالاتفاقية الأكثر شمولاً فى عام ١٨٥٥م .

---

* حرب الأفيون (١٨٣٩ ـ ١٨٤٢م): بدأت مع رفض الصينيين قبول ثمن بضائعهم مدفوعاً بالأفيون . فحشدت بريطانيا جيوشها واضطرت الصين بعدها لقبول شروط بريطانيا بما فى ذلك دفع تعويضات لبريطانيا .

ووقعت فارس (إيران) اتفاقيات غير متكافئة فى عامى ١٨٣٦ و١٨٥٧م، كما وقَّعت الدولة العثمانية فى عامى ١٨٣٨و١٨٦١م[٢١٨].

حتى اليابان فقدت استقلاليتها فى التعريفات بعدما وقَّعت اتفاقيات غير متكافئة بعد انفتاحها فى عام ١٨٥٤م (راجع القسم ٧٠٢٠٢ عاليه). أصبحت قادرة فى نهاية الأمر على إنهاء الاتفاقيات غير المتكافئة، ولكن ذلك لم يحدث سوى فى عام ١٩١١م[٢١٩]. فى هذا السياق، من المثير أنه عندما فتحت اليابان أبواب كوريا بالقوة فى عام ١٨٧٦م، فقد اتبعت نهج الدول الغربية نفسه، مجبرة كوريا على التوقيع على اتفاقية غير متكافئة جرَّدت الأخيرة من استقلاليتها فى التعريفات ـ بالرغم من حقيقة أن اليابان لم تكن هى نفسها تتمتع باستقلالية فى التعريفات.

استطاعت دول أمريكا اللاتينية الكبرى أن تستعيد استقلاليها بدءًا من ثمانينيات القرن التاسع عشر، أى قبل اليابان، واستعاد آخرون كثيرون هذه الاستقلالية فقط بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، بل اضطرت تركيا إلى الانتظار حتى عام ١٩٢٣م (بالرغم من توقيع اتفاقية غير متكافئة منذ زمن، فى عام ١٨٣٨م) والصين حتى عام ١٩٢٩م[٢٢٠]. يظهر أمسدن كيف أن التصنيع فى هذه الدول لم يستطع أن يبدأ بجدية سوى عندما استعادت استقلاليتها فى التعريفات (وسياسات أخرى)[٢٢١].

٢ـ٣ـ٣ الدول المنافسة

فيما يخص دولاً أوروبية أخرى منافسة (وفيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية)، لم تستطع بريطانيا أن تستخدم الإجراءات الصارخة سابقة الذكر كى تزيد من اتساع الهوة بينها وبين تلك الدول. ركزت بريطانيا عوضًا عن ذلك على منع انتشار تقنياتها المتقدمة فى المقام الأول، وذلك رغم أن هذه الإجراءات لم تكن دائمًا ذات فعّالية[٢٢٢].

حتى منتصف القرن التاسع عشر، عندما كانت الماكينات تجسيداً للتكنولوچيات القائدة، كانت أهم سبل نقل التكنولوچيا هى حركة العمال المهرة، والذين جسدوا غالبية المعرفة التكنولوچية فى ذلك الوقت. لذلك حاولت الدول الأقل تقدماً أن تجتذب العاملين المهرة من الدول الأكثر تقدماً، خاصة من بريطانيا، وأيضاً حاولت أن تعيد مواطنيها العاملين فى مؤسسات داخل هذه الدول. كثيراً ما تم ذلك الاجتذاب عن طريق جهود مُنسَّقة، أدارتها حكومات هذه الدول ـ بينما حاولت حكومات الدول الأكثر تقدماً بأقصى جهد أن تمنع مثل هذه الهجرة.

كما ذكرنا سابقاً (القسم ٢ ـ ٢ ـ ٤)، أن محاولات فرنسا ودول أوروپية أخرى لجذب عاملين مهرة على نطاق واسع كانت هى المحفِّز للحظر الذى استحدثته بريطانيا فى آخر الأمر فى عام ١٧١٩م على هجرة العاملين المهرة، خاصة على تحريض أو محاولة إجتذاب هؤلاء العاملين لوظائف بالخارج. بناءً على هذا القانون، كانت عقوبة التحريض هى الغرامة أو حتى الحبس.

كما تعرض العاملون المسافرون الذين لم يرجعوا إلى بلدهم خلال فترة ستة شهور من تحذير مسئول بريطانى (غالباً ديپلوماسى مقيم بالخارج) بضرورة العودة، إلى فقدان حقهم فى امتلاك الأراضى والأصول فى بريطانيا وإلى شطب جنسيتهم. حدَّد القانون صناعات بعينها لينطبق عليها، مثل صناعات الصوف والصلب والحديد والنحاس الأصفر ومعادن أخرى، بالإضافة إلى صناعة الساعات؛ فى واقع الأمر لقد غطَّى القانون كل الصناعات(٢٢٣). وقد استمر الحظر على هجرة العمال المهرة أو تحريضهم على الهجرة حتى عام ١٨٢٥م(٢٢٤).

بالتالى، مع تزايد التكنولوچيات المستخدمة فى الماكينات، خضعت صادرات الماكينات إلى رقابة حكومية. فى عام ١٧٥٠م، استحدثت بريطانيا مرسوماً يحظر صادرات كل «الأدوات» فى صناعتى الحرير والصوف، بينما تم تغليظ عقوبات تحريض العمل المهرة على الهجرة. كما تم توسيع نطاق هذا الحظر وتغليظه من خلال التشريعات التالية. فى عام ١٧٧٤م، تم استحداث مرسوم جديد للتحكم فى

صادرات الماكينات فى صناعتى القطن والكتان. فى عام ١٧٨١م، تم تشديد قانون ١٧٧٤م، وتم تغيير لفظ «الأدوات» إلى «أى ماكينة أو محرك أو أداة أو مكبس أو ورق أو وعاء أو مُنفِّذ أيًّا كان» ليعكس ذلك الزيادة فى ميكنة الصناعات. فى عام ١٧٨٥م، تم استحداث قانون للأدوات من أجل حظر صادرات أنواع متعددة من الماكينات، وتضمن ذلك القانون التحريض على تصديرها. تم التخفيف من هذا الحظر فى عام ١٨٢٨م، وذلك تحت رياسة ويليام هسكيسن رئيس هيئة التجارة، وكان من دعاة التجارة الحرة البارزين، وتم إنهاء ذلك الحظر فى عام ١٨٤٢م(٢٢٥).

انتهجت هولندا خطًا شديد الانفتاح تجاه حصول الأجانب على تكنولوچياتها، حتى القرن السابع عشر، وعندما كانت واحدة من قادة العالم تكنولوچيًّا. ولكن، ومع تآكل تميزها التكنولوچى، تغير خَطُّها سواء على مستوى الشركات أو الحكومة، وفى عام ١٧٥١م قررت الحكومة أخيراً استحداث قانون جديد لمنع تصدير الماكينات وهجرة العمال المهرة. كان ذلك القانون أقل نجاحًا بكثير من مثيله فى بريطانيا، واستمر تدفق العمال المهرة والماكينات(٢٢٦).

أمام هذه الإجراءات لمنع خروج التكنولوچيا من الدول المتقدمة، استخدمت الدول الأقل تقدمًا كل أنواع الطرق «غير الشرعية» من أجل الحصول على التكنولوچيات المتقدمة، قام رجال الأعمال والفنيون فى هذه الدول بالتجسس الصناعى بشكل منتظم، وفى كثير من الأحيان بموافقة صريحة أو حتى تشجيع نشيط من حكوماتهم (بما فيها عروض بمكافآت مقابل تأمين الحصول على تكنولوچيات معينة)(٢٢٧). سجَّل لاندِس، وهاريس، وبرولاند ضمن آخرين، نشاطًا واسعًا من التجسس الصناعى الموجه إلى بريطانيا من دول مثل فرنسا وروسيا والسويد والنرويج والدنمارك وهولندا وبلچيكا(٢٢٨). نظَّمت دول كثيرة أو دعمت اجتذاب وتوظيف عمال من بريطانيا ودول أخرى متقدمة. وما محاولات فرنسا تحت حكم چون لو (راجع القسم ٢ ـ ٢ ـ ٤) وپروسيا تحت حكم فريدريك الكبير (راجع القسم ٢ ـ ٢ ـ ٣) إلا قليل من أمثلة معروفة أكثر من غيرها.

بالرغم من كل هذه الجهود، سواء الشرعية أو غير الشرعية، لم يكن اللحاق ببريطانيا تكنولوجيًّا سهلاً. كما تبين المؤلفات الأخيرة عن نقل التكنولوجيا، فالتكنولوجيا تحتوى على الكثير من المعرفة الضمنية والتى لا يمكن نقلها بسهولة. لم يكن من الممكن حل هذه المشكلة حتى باستيراد العمال المهرة، حتى فى الأيام التى كانوا فيها هم التجسيد لغالبية التكنولوجيات الهامة. لقد واجه هؤلاء الناس عوائق لغوية وثقافية، والأكثر من ذلك أنهم لم يكونوا يمتلكون البنية الأساسية نفسها للتكنولوجيا التى كانوا يمتلكونها فى بلادهم. تظهر وثائق لاندس كيف استغرقت دول أوروبا القارية عقوداً من الزمن حتى تستوعب التكنولوجيات البريطانية، وذلك حتى مع دأبها على استيراد بعض العمال المهرة وربما ماكينات هامة(٢٢٩).

لذلك، وكما هو الحال مع الدول النامية اليوم، وصلت فعّالية نقل التكنولوجيا إلى حدها الأقصى عندما دعمتها سياسات استهدفت تقوية ما يُطلق عليه فى اقتصاديات التكنولوجيا حاليًّا اسم «القدرات التكنولوجية»(٢٣٠) كما ذكرتُ فى أماكن عدة فى القسم السابق، فالكثير من الحكومات تنشىء معاهد للتعليم (مثل المعاهد فنية) وللبحث (مثل كثير من الأكاديميات العلمية غير التدريسية). لقد أشرتُ أيضًا إلى أنها اتخذت إجراءات لزيادة الوعى بالتكنولوجيات المتقدمة عن طريق إنشاء المتاحف، وتنظيم معارض دولية، ومنح ماكينات جديدة للشركات الخاصة، وإنشاء «مصانع نموذجية» تستخدم أحدث التكنولوجيات كما استخدمت الحكومات على نطاق واسع حوافز مالية لجلب أحدث التكنولوجيا، خاصة من خلال حسومات وإعفاءات على الرسوم على الواردات من الأجهزة الصناعية(٢٣١). من المثير ملاحظة أن الحسومات على التعريفات أو الإعفاء منها بالنسبة لسلع مستوردة معينة (والتى استخدمت جنباً إلى جنب مع تقييد استيراد سلع إنتاجية معينة) كانت حتى وقت قريب واحدة من الأدوات المحورية فى تطبيق سياسة شرق آسيا الصناعية.

مع منتصف القرن التاسع عشر، كانت التكنولوچيات المحورية قد أصبحت على درجة من التعقيد بحيث أن استيراد العمال المهرة والماكينات وحده لم يعد كافيًا للوصول إلى استيعاب التكنولوچيا. انعكس ذلك فى إلغاء بريطانيا لحظرها على هجرة العاملين المهرة وصادرات الماكينات فى ذلك الوقت. منذ ذلك الوقت بدأت ظاهرة النقل الإرادى للمعرفة التكنولوچية من المالك لها من خلال ترخيص براءات الاختراع كقناة هامة لنقل التكنولوچيا فى عدد من الصناعات. لقد جعل ذلك السياسات والمعاهد الساعية لحماية حقوق الملكية الفكرية أكثر أهمية بكثير مما كانت عليه. لقد أدى ذلك إلى ظهور النظام العالمى لحماية الملكية الفكرية، وذلك تلو مؤتمر پاريس حول براءات الاختراع عام ١٨٨٣م ومؤتمر برن فى عام ١٨٨٦م حول حقو النشر والتأليف، وذلك تحت ضغوط من الدول الأكثر تقدمًا تكنولوچيًا، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

بين الأعوام ١٧٩٠ و١٨٥٠م، أصدرت أغلب الدول المتقدمة الآن (NDCs) قوانينها الخاصة ببراءة الاختراع (لمزيد من التفاسل راجع القسم ٣-٢-٣ب). رغم ذلك فقد كانت جميع تلك القوانين الأولى الكثير مما يلزم لتحقق غرضها، إذا حكمنا عليها بالقياس إلى المواصفات الحديثة المطلوبة حتى فى الدول النامية بعد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS) Trade - Related Intelectual Property Rights فى منظمة التجارة العالمية (WTO) (٢٣٢).

خاصة فيما يتعلق بمحور اهتمامنا فى هذا الفصل، تتوجب الإشارة إلى أن هذه القوانين أمَّنت حماية ناقصة جدًا لملكية المواطنين الأجانب الفكرية(٢٣٣). فى غالبية الدول، بما فيها بريطانيا (قبل تعديل ١٨٥٢م) وهولندا والنمسا وفرنسا، فقد كان يُسمَح صراحةً بمنح براءات اختراع لمواطنيها لاختراعات مستوردة، أى لاختراعات مختلسة من بنات أفكار أجانب. فى الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل المراجعة الدقيقة فى عام ١٨٣٦م لقانون براءة الاختراع، تم منح براءات بدون أى دلائل على أصليتها، مما مكَّن القيام بإصدار براءات لتكنولوچيات مُستورَدة. كما

ذكرنا سابقًا، لم يكن لدى سويسرا نظام لبراءة الاختراع حتى عام ١٩٠٧م، وبالرغم من أن هولندا قد استحدثت قانون براءة اختراع جديد فى عام ١٨١٧م، فقد تم إلغاؤه فى عام ١٨٦٩م ولم يُعاد استحداث قانون حتى عام ١٩١٢م.

الملحوظ هو أنه، وبالرغم من ظهور نظام دولى للملكية الفكرية فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، إلا أنه حتى أكثر الدول تقدمًا كانت ما تزال تخالف وبشكل مستمر حقوق الملكية الفكرية لمواطنى الدول الأخرى، واستمر ذلك طويلاً فى القرن العشرين. وكما ذكرتُ سابقًا، لم يكن لدى سويسرا ولا هولندا قانون يختص ببراءة لاختراع حتى عام ١٩٠٧م، و١٩١٢م على التوالى. حتى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى كانت داعيا قويًّا لحقوق البراءة، هى الأخرى لم تعترف ببراءات الأجانب حتى عام ١٨٩١م (٢٣٤). وحتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، عندما كانت ألمانيا على عتبة السبق عن بريطانيا تكنولوچيًّا، كان هناك قلق كبير فى بريطانيا من انتشار مخالفة ألمانيا لحقوق علاماتها التجارية،(٢٣٥) فى الوقت نفسه، كان الألمان يشتكون من غياب قانون براءة الاختراع فى سويسرا وبالتالى سرقة الشركات السويسرية للملكية الفكرية الألمانية، خاصة فى صناعة الكيماويات.

بالرغم من أن بريطانيا لم تصدر قانونًا بخصوص العلامات التجارية المسجلة حتى عام ١٨٦٢م، إلا أن كيندلبرجر يلاحظ أنه فى وقت مبكر، منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر. اختصم عدد من المصنعين البريطانيين بشكل مستمر أمام القضاء لحماية علاماتهم التجارية(٢٣٦).

فى عام ١٨٦٢م، أصدرت بريطانيا قانون العلامة التجارية، والذى «حظر السرقة التجارية» مثل تزييف العلامات التجارية وكتابة بيانات لكميات غير حقيقية. فى عام ١٨٨٧م، عندما تمت مراجعة القانون، أضاف البرلمان الإنجليزى مكان أو بلد المنتَج كجزء ضرورى فى «الوصف التجارى». لقد حظر هذا القانون بعد مراجعته ليس فقط الوصف غير المطابق للبراءة ولكن أيضًا الوصف الموحى بغير الحقيقة ـ مثل

بيع سكاكين شيفلد مزيفة ذات علامات تجارية غير أصلية، وهى الممارسة المنتشرة فى ذلك الوقت فى ألمانيا. طبقًا لهذا القانون، «كانت عملية بيع منتج مصنوع بالخارج عليه أى علامة أو كلمة توحى للمشترى أنه مصنوع فى بريطانيا دون توضيح المكان الحقيقى للصناعة، كانت تلك عملية تستوجب عقوبة جنائية» (٢٣٧) قال كيندلبرجر: فقد نصَّت فقرة من القانون على أن تكون «السلع الأجنبية ذات علامة باسم المستورد الإنجليزى مكتوبًا عليها أيضًا مكان صناعتها أو ما يشير إلى منشأها الأجنبى بالتحديد»(٢٣٨).

بالرغم من ذلك، فقد استخدمت الشركات الألمانية عددًا من الأساليب للتحايل على هذا القانون. على سبيل المثال، فقد وضعت الختم الدال على دولة المنشأ على غلاف المنتج بدلاً من على المنتج نفسه، بحيث لا يستطيع المشترون معرفة دولة المنشأ بمجرد نزع الغلاف (وهى طريقة يقال أنها كانت تستخدم كثيرًا مع الواردات من الساعات والمبارد). كما استخدموا أيضًا إرسال بعض الأصناف مفككة ثم يعاد تجميعها فى إنجلترا (وهى طريقة منتشرة فى الدراجات وأجهزة البيانو)، أو يضعون الخاتم لدولة المنشأ فى مكان يجعله غير مرئى فعليًّا. يسجل ويليام: «واحدة من الشركات الألمانية التى تصدر إلى إنجلترا أعدادًا كبيرة من آلات الخياطة، كان مكتوبًا عليها بشكل جلى «سنجرز» و«ماكينات الخياطة الشمالية البريطانية»، أما ختم صنع فى ألمانيا فقد كان مكتوبًا بالأحرف الصغيرة تحت المِدوَس. لربما تجمع نصف دستة خيَّاطات قواهن من أجل قلب الماكينة رأسًا على عقب وقراءة الختم: وإلا لن يقرأه أحد»(٢٣٩).

٢ـ٤ سياسات التنمية الصناعية: بعض الدروس والأساطير التاريخية

فى هذا الفصل، فحصت تاريخ السياسات الصناعية والتجارية والسياسات والتكنولوجية (ITT) فى عدد من الدول عندما كانت دولاً نامية ـ بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا والسويد وبلجيكا وهولندا وسويسرا واليابان

وكوريا وتايوان. والصورة المحصلة من هذه المراجعة التاريخية متناقضة من أساسها مع الصورة التى يراها المؤيدون لليبرالية الجديدة، وفى الواقع، الكثير من نُقَّادهم.

فى هذا القسم الأخير من الفصل، أود أن ألخص مراجعتى للدور الهام للسياسات الصناعية والتجارية والتكنولوچية فى تنمية عدد من الدول المتقدمة (القسم ٢-٤-١). ثم أرسم صورة كلية من صفحات هذه الدول وأَخلُص إلى أنه بينما استخدمت كل الدول إجراءات لحماية وتشجيع الصناعات الوليدة، فقد كان هناك تباين بين الدول من ناحية المزيج الخاص به من تلك السياسات (القسم ٢ - ٤ - ٢). ثم مع المقارنة بين السياسات الصناعية والتجارية والتكنولوچية للدول حديثة التقدم آنذاك مع التى تستخدمها الدول النامية اليوم، أرى أنه بمجرد النظر إلى الفجوة الكبيرة فى الإنتاجية التى تحتاج لعبورها، فإن الدول النامية اليوم هى فى حقيقة الأمر أقل ميلاً إلى الحماية بكثير من الدول المتقدمة فى ماضيها (القسم ٢ - ٤ - ٣).

٢-٤-١ بعض الأساطير والحقائق التاريخية عن السياسات فى العصر الماضى

(أ) تقريبًا كل الدول الناجحة استخدمت سياسة حماية الصناعة الوليدة وسياسات صناعية وتجارية وتكنولوچية عندما كانت اقتصادياتها فى طور اللحاق بالمقدمة

تُظهِر مناقشة هذا الموضوع فى هذا الفصل، أن كل الدول المتقدمة تقريبًا قد تبنت شكلاً ما من أشكال إستراتيچية تنشيط الصناعات الوليدة عندما كانت فى طور اللحاق بغيرها. فى دول كثيرة، كانت الحماية بالتعريفات عنصراً أساسيًّا فى هذه الإستراتيچية. من المثير أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، المفترض أنهما معقل سياسة التجارة الحرة، كانتا هما اللتان استخدمتا الحماية بالتعريفات الجمركية بقوة شديدة (انظر القسمين ب وجـ التاليين).

الاستثناءات الواضحة لهذا النمط التاريخى بين الدول التى راجعنا ماضيها هى سويسرا وهولندا، ولدرجة أقل بلچيكا، بالرغم أنه حتى فى هذه الحالات، فهناك بعض التوضيحات الواجبة لقد استفادت سويسرا من الحماية «الطبيعية» الناتجة عن الحروب النابليونية الحاصلة فى وقت دقيق من تنميتها الصناعية، على الجانب الآخر فقد استخدمت حكومة هولندا سياسات صارمة لإرساء تفوقها البحرى والتجارى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، وأيضاً على هيئات التمويل الصناعى الأخرى، كما شجعت صناعة نسيج القطن فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر. ربما تمتعت بلچيكا بمتوسط منخفض لمستويات التعريفة فى القرن التاسع عشر، ولكن الحكومة النمساوية التى حكمتها خلال غالبية القرن الثامن عشر كانت أكثر ميلاً للحماية بكثير، وتمت حماية قطاعات معينة بشدة حتى منتصف القرن التاسع عشر.

بعد الإشارة إلى ذلك كله، فمن المقبول مع ذلك وصف هذه الاقتصادات الثلاثة، أو على الأقل سويسرا وهولند بأنها قد تطوَّرت تحت سياسات صناعية وتجارية وتكنولوچية ليبرالية إلى حد كبير.

ربما يمكن القول بأن هذين الاقتصادين قد أعرضا عن تبنى سياسات تجارية حامية (للإنتاج المحلى) بسبب حجمهما الصغير، وبالتالى التكلفة الكبيرة نسبيًّا للحماية. ولكن هذا ليس تفسيراً مقنعًا. فالسويد، وهى دولة صغيرة، قد استخدمت حماية الصناعة الوليدة بنجاح فى الفترة ما بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عندما كانت تحاول اللحاق بالدول الأكثر تقدما فى عدد من الصناعات الثقيلة. تفسير آخر أكثر معقولية لغياب حماية الصناعية الوليدة فى هذا الثالوث من الدول الأوروپية الصغيرة هو أنها (هولندا وسويسرا وبلچيكا) وعلى عكس السويد، كانت فى أوائل القرن التاسع عشر متقدمة تكنولوچيًّا إلى درجة كبيرة بالفعل. لقد كانت على قدم المساواة تقريبًا مع الجديد فى تكنولوچيات العالم، مما يعنى ببساطة أنها احتاجت إلى الكثير من الحماية للصناعات الوليدة (للتفاصيل راجع القسم ٢ - ٢ - ٦).

وفى مقابل هذه الحجج، يمكن القول بأن الدول المتقدمة كانت قادرة على التصنيع معتمدة على نفسها، أو حتى بالرغم من السياسات الصناعية والتجارية والتكنولوچية الفعّالة. إن كثير من الأحداث التاريخية «محددة بأكثر من اللازم» بمعنى أنه يوجد أكثر من سبب معقول وراءها ومن الصعب لطبيعتها الخاصة إثبات أن السياسات الصناعية والتجارية والتكنولوچية الفعّالة، أو أى عنصر محدد بذاته، كان مفتاح نجاح هذه الدول(٢٤٠) بالرغم من ذلك، فيبدو أنها صدفة غير عادية أن مثل هذا العدد الكبير من الدول والتى استخدمت مثل هذه السياسات، ابتداءً من بريطانيا فى القرن الثامن عشر إلى كوريا فى القرن العشرين، قد أصابت نجاحًا صناعيًّا، خاصة أن مثل هذه السياسات يُفتَرض أنها عظيمة الضرر كما هو الرأى السائد.

(ب) أسطورة بريطانيا كاقتصاد التجارة الحرة وشعار «دعه يعمل ـ Laissez - Faire»

على عكس الأسطورة المنتشرة، فقد كانت بريطانيا مستخدمًا نشطًا وقويًّا، وفى بعض المجالات رائدًا، للسياسات الصناعية والتجارية والتكنولوچية الفعّالة (ITT) الهادفة لتشجيع الصناعات الوليدة، حتى أرست دعائم سيطرتها الصناعية بوضوح تام فى منتصف القرن التاسع عشر، ثم تبنت التجارة الحرة.

مثل هذه السياسات، ورغم محدودية نطاقها فى ذلك الوقت، يرجع تاريخ بدئها إلى القرن الرابع عشر (إدوارد الثالث) والخامس عشر (هنرى السابع) بالنسبة لتجارة الصوف، الصناعة الرائدة فى ذلك الوقت. بين إصلاح والپول للسياسة التجارية فى عام ١٧٢١م، وبين إلغاء قوانين القمح فى عام ١٨٤٦م، فقد نفَّذت بريطانيا أنواعًا من السياسات الصناعية والتجارية والتكنولوچية التى أصبحت مشهورة عندما استخدمتها «دول السياسات الصناعية» فى شرق آسيا المكونة من اليابان وكوريا وتايوان بعد الحرب العالمية الثانية. كثير من السياسات التى كثيراً ما نعتقد أنها ابتكارات شرق آسيوية ـ مثل دعم الصادرات والحسومات

على التعريفات على المكونات لمنتجات التصدير ـ قد استُخدِمت فى حقيقة الأمر فى بريطانيا خلال تلك الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ملاحظة أنه حتى سياسة التجارة الحرة البريطانية استمدت حافزها جزئيًّا من رغبتها فى تشجيع صناعاتها. اعتَقدَ كثير من أشد الدعاة حماساً للتجارة الحرة، بما فيهم ريتشارد كوبدِن، أن عدم فرض بريطانيا لتعريفة على الواردات الزراعية سوف يثبط التصنيع فى دول منافسة كانت ستظل غير متقدمة لولا وجود قوانين القمح البريطانية.

(جـ) الولايات المتحدة الأمريكية
«الدولة الأم ومعقل الحمائية الحديثة»

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية، وليس ألمانيا كما يعتقد كثيرون، هى أول من نظَّم منطق تشجيع الصناعة الوليدة الذى استخدمته بريطانيا من قبل بفعّالية كبيرة، لكى تُحقِّق صعودها الصناعى. لقد كان أول من قام ببلورة حجج لحماية الصناعة الوليدة هم مفكرون أمريكيون مثل ألكسندر هاميلتون ودانيال رايموند، بينما تعرَّف فريدريك ليست، الذى يُفترض أنه الأب الفكرى لحجة حماية الصناعة الوليدة، لأول مرة على هذه الحجة عندما كان منفيًّا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد وضعت حكومة الولايات المتحدة هذا المنطق موضع التطبيق بجدية أكثر من أى دولة أخرى لأكثر من قرن من الزمان (١٨١٦ ـ ١٩٤٥م). خلال تلك الفترة كان متوسط تعريفات الولايات المتحدة الأمريكية على الواردات الصناعية من أعلى المتوسطات فى العالم. مع الأخذ فى الاعتبار أنها تمتعت بدرجة عالية من الحماية «الطبيعية» بسبب ارتفاع تكاليف النقل إليها، على الأقل حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، فيمكن القول بأنه خلال فترة عبور الفجوة الصناعية، كانت الصناعات الأمريكية أكثر الصناعات تمتعًا بالحماية فى العالم. عندما يقول

السياسى اليمينى الشعبى الأمريكى المنشق پات بوكانت أن التجارة الحرة شىء «غير أمريكى»، فوجهة نظره هذه لها وجاهتها.

من المؤكد أن الصناعات الأمريكية لم تحتاج بالضرورة إلى كل التعريفات الحمائية التى تم فرضها، وأيضًا أن كثير من التعريفات قد استمر لما بعد انتهاء فائدته. ولكن من الواضح أيضًا أن اقتصاد الولايات المتحدة لم يكن ليبلغ ما بلغه اليوم بدون حماية قوية بالتعريفات، على الأقل فى بعض الصناعات الوليدة الهامة. كما يتوجب ملاحظة دور حكومة الولايات المتحدة فى إنشاء بنية تحتية ودعم البحث والتطوير إلى اليوم.

(د) أسطورة فرنسا كنقيض بريطانيا حاملة لواء «دعه يعمل»

كانت الدولة الفرنسية قبل الثورة فعّالة فى تشجيع الصناعات، ولكن أخمدت الثورة هذا التقليد «الكولبيرى» (*) بسبب الأيديولوچيات التحررية لها، والتى نتج عنها دخول البلاد فى مأزق الجمود السياسى لمدة قرن ونصف القرن، ظهرت فيه مجموعة من الحكومات الضعيفة وعديمة الرؤية (إذا لم تكن متخلفة).

هكذا، فبالرغم من صورتها العامة كدولة مُوجِّهة للاقتصاد، فقد نفَّذت فرنسا سياسة كانت فى كثير من النواحى أكثر ميلاً إلى عدم التدخل من بريطانيا، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية خلال غالبية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. على سبيل المثال، بين عشرينيات وستينيات القرن التاسع عشر استمرت درجة الحماية فى فرنسا أقل من مثليتها فى بريطانيا.

---

* چون باپتيست كولبير (١٦١٩ - ١٦٨٣م) كبير وزراء لويس الرابع عشر. أعاد تنظيم مالية الدولة وأصلح نظام الضرائب - قاموس المورد.

لقد ارتبطت فترة عدم التدخل فى تاريخ فرنسا بفترة من الركود الصناعى والتكنولوچى النسبى فى الدولة ـ وهى حقيقة تثبت بشكل غير مباشر صحة حجة حماية الصناعة الوليدة. إن صورة فرنسا الحالية كدولة أصيلة فى التدخل (الحكومى فى آليات الاقتصاد) ترجع إلى حد كبير إلى نجاح الدولة الصناعية من خلال إستراتيچية التدخل التى تبنتها بعد الحرب العالمية الثانية.

(هـ) الاستخدام المحدود للحماية التجارية فى ألمانيا

بالرغم من تعريفها المتكرر كمهد حماية الصناعة الوليدة، فلم تستخدم ألمانيا الحماية بالتعريفات على نطاق واسع حقيقةً. حتى أواخر القرن التاسع عشر، تمتعت ألمانيا بواحد من أكثر أنظمة التجارة حريةً فى العالم، باستثناء أن بعض الصناعات الثقيلة الهامة حصلت على حماية معتبرة بالتعريفات.

ولكن هذا لا يعنى أن الدولة الألمانية انتهجت عدم التدخل بالطريقة التى استخدمتها فرنسا خلال غالبية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، فكما أظهرت التجربة البروسية ـ ابتداء من القرن الثامن عشر ـ أنه يمكن وأمكن فعلاً ـ تشجيع الصناعات الوليدة من خلال طرق أخرى بالإضافة إلى التعريفات. بما فيها الاستثمار الحكومى، والتعاون بين القطاع العام والخاص، والكثير من مختلف صور الدعم.

بالرغم من أن التنمية الناتجة للقطاع الخاص جعلت التدخل المباشر للدولة غير ضرورى وغير محبوب ـ بعد نجاح محاولات التنمية، فقد استمرت الدولة فى لعب دور «الإرشاد»، كان هذا هو الحال خاصة بالنسبة لبعض الصناعات الثقيلة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (والتى تم إعطاؤها فى تلك الفترة حماية تعريفية، قوية). كانت هذه هى أيضًا الفترة التى قامت الدولة الألمانية فيها بزيادة إنشاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية (social welfare institutions) فى محاولة لنزع فتيل التوتر الثورى وإرساء السلام الاجتماعى (انظر القسم ٣ ـ ٢ ـ ٦. أ فى الفصل الثالث لمزيد من التفاصيل).

لذلك، فبينما بالكاد يمكن لألمانيا أن توصف بكونها نفس نوعية عدم التدخل كفرنسا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإن تدخل الدولة خلال طور اللحاق فى ألمانيا لم يكن على درجة الانتشار التى يظنها البعض، خاصة بالنسبة للحماية التعريفية.

(و) لم تكن السويد دائمًا «الاقتصاد الصغير المفتوح» الذى أصبحت رمزًا له فيما بعد

بالرغم من أنها لا تحتاج إلى مراجعة جذرية مثل الحالات التى تمت مناقشتها عاليه، إلا أن التجربة السويدية هى الأخرى تحتوى على بعض الأساطير الواجب التخلص منها.

عمومًا، لم تتوسع تعريفة السويد للحماية خلال طور اللحاق، بالرغم من تخلف الدولة الاقتصادى. إلا أنه يبدو أن الدولة السويدية قد استخدمت الحماية التعريفية إستراتيجيًّا لتشجيع صناعة النسيج فى أوائل القرن التاسع عشر ولتقوية الصناعات الميكانيكية، والإلكترونية فيما بعد فى القرن التاسع عشر، من المثير ملاحظة أن نظام التعريفات لصناعة النسيج فى أوائل القرن التاسع عشر، كان فى الحقيقة نموذجًا كلاسيكيًّا لإستراتيجية التشجيع «الشرق آسيوية» فى أواخر القرن العشرين (وأيضا إستراتيجية بريطانيا فى القرن الثامن عشر)؛ بتضمنه تعريفات عالية على المنتجات النهائية وتعريفات منخفضة على واردات المواد الخام.

نقطة أخرى تستحق الملاحظة، هى أنه، ومنذ مرحلة مبكرة، طوَّرت السويد أيضًا أشكالاً مثيرة من التعاون العام ـ الخاص فى إنشاء البنية التحتية وفى بعض الصناعات الهامة، خاصة الحديد، ويشبه هذا التعاون بشكل مُلفت ما نراه عند دراسة شرق آسيا خلال فترة ما بعد الحرب. كما يلاحَظ التركيز المبكر منها على التعليم وتكوين المهارات والبحث.

(ز) كانت فعّالية الدولة فى بداية عصر اليابان الحديثة محدودة نتيجة قيود خارجية

عندما فُتحت اليابان فى [على يد الكومودور بيرى قائد الأسطول الأمريكى فى واقعة السفينة السوداء]، وبدأت تطورها الصناعى الحديث لخلق صناعة حديثة، لم تستطع اليابان استخدام الحماية التعريفية لتشجيع الصناعة الجديدة لأن الاتفاقات غير المتكافئة التى أُجبرت على توقيعها وضعت حداً أقصى لنسبة التعريفة يصل إلى خمسة فى المائة. كان لا بد من العثور على طرق أخرى لتشجيع الصناعة، وهكذا قامت الدولة اليابانية ببناء مصانع نموذجية فى صناعات قائدة (والتى سرعان ما تمت خصخصتها لأسباب تتعلق بالدخل والكفاءة)، ووفَّرت الدعم لهذه الصناعات، واستثمرت فى البنية الأساسية والتعليم. ولكن. وبالنظر إلى أهمية التعريفات كأداة لتشجيع الصناعة فى ذلك الوقت (عندما لم يكن قد تم ابتكار الأدوات السياسية الأخرى أو كان ينظر إليها على أنها «ثورية بأكثر من اللازم»)، فإن نقص الاستقلالية فى التعريفات كان عاملاً مُعيقًا لدرجة كبيرة.

فقط فى أوائل القرن العشرين، ومع إنهاء الاتفاقيات غير المتكافئة فى عام ١٩١١م، فقط حينئذ استطاعات اليابان إرساء إستراتيچية تنمية صناعية متكاملة شملت الحماية بالتعريفات كعنصر أساسى. كما يبين أداء اليابان الأفضل بكثير خلال فترة ما بعد الحرب ـ عندما ابتدعت مجموعة مدهشة من «الابتكارات» فى أدوات السياسات الصناعية والتجارية والتكنولوچية، أن القدرة على استخدام نطاق أوسع من أدوات (ITT) يمكن أن يجعل تدخل الدولة أكثر فعّالية.

(ح) تحول منتهكى القواعد إلى حُماتها: تغيُّر السياسات مع التنمية

واحدة من الحقائق الهامة التى ظهرت من خلال مناقشتى فى هذا الفصل هى أن

الدول المتقدمة قد غيرَّت من مواقفها السياسية تبعًا لموقعها النسبى فى صراع المنافسة الدولية.

جزء من ذلك التغيير هو «ركلٌ للسلم» عمداً، ولكن يبدو أيضًا أنه بسبب الميل البشرى الطبيعى إلى إعادة تفسير الماضى من وجهة نظر الحاضر.

عندما كانت الدول المتقدمة فى طور اللحاق بغيرها، قامت تلك الدول بحماية الصناعات الوليدة وخطف العمال المهرة وتهريب الماكينات المحظور خروجها من الدول الأكثر تقدمًا، كما مارست التجسس الصناعى والانتهاك المتعمدَّ لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجَّلة. ولكن وبمجرد التحاقها بطور الدول الأكثر تقدمًا، بدأت تلك الدول الدعوة إلى التجارة الحرة، وإلى منع خروج العمال المهرة والتكنولوچيات؛ كما أصبحت حاميات قوية لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجَّلة. بهذه الطريقة يبدو أن المنتهكين للقواعد قد تحولوا إلى حماتها، و بدرجة مزعجة.

لقد أزعجت بريطانيا القرن التاسع عشر دولاً كثيرة، خاصة ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، واللتان نظرتا إلى دعوة بريطانيا إلى فضائل التجارة الحرة كتظاهر كاذب بالفضيلة، وذلك مع معرفة أنه خلال القرن الثامن عشر استخدمت بريطانيا إجراءات حماية الصناعة الوليدة بشكل أكثر قوة من أى دولة أخرى. يمكن التعبير عن الشعور نفسه اليوم، عندما ينادى مفاوضو التجارة الأمريكيون بفضائل التجارة الحرة للدول النامية، أو عندما تعلن شركات الأدوية السويسرية حجتها، من أجل حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية.

٢ـ ٤ـ ٢ ليس بالتعريفة وحدها: نماذج متنوعة من حماية الصناعة الوليدة

كما تم بيانه عاليه، قد استخدمت كلُ الدول المتقدمة الناجحة حماية الصناعة الوليدة خلال فترات طور الفجوة بينها وبين الدول الأكثر تقدمًا بالطبع. هذا

لا يتيح لنا أن نستنتج أن مثل هذه السياسات تضمن أوتوماتيكيًّا النجاح الاقتصادى. إننا نعلم من الكثير من الأمثلة من التاريخ ومن الخبرة المعاصرة التى تتناقض مع مثل هذا الافتراض الساذج، ولكن هناك نمط تاريخى مُتسق، يمتد من بريطانيا القرن الثامن عشر إلى كوريا أواخر القرن العشرين؛ حيث تم تحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة من خلال إجراءات حماية الصناعة الوليدة. هذا النمط ببساطة قوى جدّا لدرجة يصعب معها غض النظر عنه باعتباره مصادفة. لذلك، فهؤلاء الذين يعتقدون فى فضائل التجارة الحرة وعدم التدخل فى السياسات الصناعية والتجارية والتكنولوچية للدول النامية حاليًّا، يحتاجون إلى تفسير لماذا يعتقدون أن مثل هذا النمط التاريخى لم يعد يقبل التطبيق على الحالة اليوم (المزيد عن ذلك فى الفصل الرابع).

بقدر ما يمكن أن تكون الحماية بالتعريفات قد حازت من أهمية فى تنمية غالبية الدول المتقدمة، بقدر ما لم تكن ـ وأنا أكرر ـ على أية حال الأداة السياسية الوحيدة، أو حتى الأكثر أهمية بالضرورة، والتى استخدمتها هذه الدول فى تشجيع الصناعات الوليدة. كانت هناك أدوات عديدة أخرى، مثل دعم الصادرات، والحسومات على التعريفات على مكونات المنتجات للتصدير، ومنح حقوق الاحتكار، والتفاهمات بين المتنافسين لتخفيف هدر المنافسة، والتمويل الموجَّه، والتخطيط الاستثمارى، والتخطيط للقوة العاملة، ودعم البحث والتطوير، وتشجيع المؤسسات التى تسمح بالتعاون العام ـ الخاص. ليست التعريفات، ولم تكن التعريفات، الأداة السياسية الوحيدة المتوافرة لدولة جادة فى نيتها لخلق صناعات جديدة أو رفع مستوى الصناعات القديمة. فى بعض الدول، كألمانيا حتى أواخر القرن التاسع عشر أو اليابان قبل استعادة استقلالية تعريفها فى عام ١٩١١م، لم تكن الحماية بالتعريفات هى حتى أكثر الأدوات أهمية لتنشيط الصناعة الوليدة.

بالفعل، لقد كانت هناك درجة كبيرة من الاختلاف بين الدول المتقدمة من ناحية مزيج سياسات كل منها، على أساس الأهداف والظروف التى واجهتها كل

منها، مثلاً، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الحماية بالتعريفات بشكل أكثر نشاطًا من ألمانيا، ولكن الدولة الألمانية لعبت دوراً أوسع نطاقًا وأكثر مباشرة فى تنشيط الصناعة الوليدة من نظيرتها الأمريكية. مثال آخر هو السويد التى اعتمدت على النشاط العام ـ الخاص المشترك بدرجة أكبر بكثير من بريطانيا مثلاً.

إذًا، فبالرغم من الأنماط التاريخية القوية بشكل لافت إلا أن هناك أيضًا اختلاف كبير فى مكونات مزيج وتوازنات الأدوات السياسية المستخدمة فى تشجيع الصناعة عبر الدول، هذا يعنى بدوره أنه لا نموذج «واحد يناسب الجميع» للتنمية الصناعية ـ فقط مبادئ عريضة وأمثلة متنوعة يتعلم المرء منها.

٢ـ٤ـ٣ مقارنة مع الدول النامية اليوم

نادراً ما تعترف المناقشات الدائرة حول السياسة التجارية، ممن يَشُكُّون فى السياسات الصناعية والتجارية والتكنولوجية الفعّالة، بأهمية الحماية بالتعريفات فى التنمية الاقتصادية للدول حديثة التقدم[٢٤١].

حتى هؤلاء القلة الذين يعترفون بأهميتها، فهم ينفون صلة هذا الدليل التاريخى بالوضع اليوم، بالإشارة إلى أن مستويات الحماية الموجودة فى الدول المتقدمة فى الزمن الماضى كانت أقل بدرجة ملحوظة من المستويات السائدة اليوم فى الدول النامية.

يرى ليتل، وآخرون أنه «باستثناء روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإسپانيا والبرتغال، فإنه لا يبدو أن مستويات التعريفات فى الربع الأول من القرن العشرين ـ عندما كانت أعلى بالتأكيد لغالبية الدول عما كانت عليه فى القرن التاسع عشر ـ قد وفرت درجات من الحماية أعلى بكثير من نوعية درجات التنشيط للصناعة التى رأيناها فى الفصل السابق، لدرجة يمكن تبريرها للدول النامية اليوم (والتى يجادلون بأنها يجب أن تكون ٢٠ فى المائة على الأكثر للدول الأكثر فقراً وصفراً للدول النامية الأكثر تقدماً)»[٢٤٢]. بالمثل، يقول البنك الدولى أنه «بالرغم من

أن الدول الصناعية لم تستفد من الحماية الطبيعية الأكبر نسبيًّا قبل انخفاض أسعار النقل، فقد كان متوسط التعريفات لاثنتى عشرة دولة فى حدود ١١ إلى ٣٢ فى المائة منذ ١٨٢٠ إلى ١٩٨٠م... بالتباين مع ذلك، فإن متوسط التعريفات على المنتجات المصنَّعة فى الدول النامية هو ٣٤ فى المائة(٣٤٣).

تبدو هذه الحجة معقولة، خاصة عندما تأخذ فى الاعتبار حقيقة أن بيانات التعريفات غالبًا ما تُقلل من درجة تشجيع الصناعة الوليدة فى الدول النامية اليوم عند المقارنة مع المثيلة لدى الدول المتقدمة فى الزمن الماضى. كما أشرتُ فى بداية هذا الفصل (القسم ٢ ـ ١)، فقد قلَّصت محدودية القدرات المالية والنقص فى القدرة التنظيمية للدولة، بدرجة كبيرة من نطاق عمل السياسات الصناعية والتجارية والتكنولوجية، بخلاف السياسة التعريفية، فى الدول المتقدمة فى الزمن الماضى. تميل حكومات الدول النامية اليوم إلى استخدام أدوات سياسية من نطاق أكثر تنوعًا من أجل تشجيع الصناعات الوليدة، بالرغم من أن بعض هذه الأدوات (مثل دعم الصادرات باستثناء الدول الأكثر فقراً) قد تم «تحريمها» من قِبَل منظمة التجارة العالمية(٣٤٤).

ولكن هذه الحجة مُضلِّلة فى جانب مهم. المشكلة هى أن فجوة الإنتاجية بين الدول المتقدمة اليوم والدول النامية أكبر بكثير مما كانت عليه بين الطرفين التاريخين للدول المتقدمة اليوم: الدول الأكثر تقدمًا والدول المتقدمة الأقل تقدمًا فى الزمن الماضى. يعنى ذلك أن الدول النامية اليوم تحتاج إلى فرض مستويات للتعريفات أعلى بكثير من التى فرضتها الدول حديثة التقدم فى السابق، ذلك إذا أرادت أن تُقدِّم درجة الحماية الفعلية نفسها لصناعاتها التى كانت تقدم فى الماضى لصناعات هذه الدول(٣٤٥). بصياغة أخرى، فمع الأخذ فى الاعتبار الفجوة الأكبر التى تواجهها الدول النامية فى الإنتاجية اليوم، فإن هذه الدول تحتاج إلى استخدام مستويات من التعريفات أعلى بكثير من التى استخدمتها الدول المتقدمة فى الزمن الماضى، فقط لكى تصل إلى التأثيرات نفسها من ناحية الحماية.

قبل أن نُبيِّن هذا، يجب أن نعترف أنه ليس من السهل قياس فجوات الإنتاجية الدولية متوسط دخل الفرد هو مقياس بالرغم من كونه غير دقيق إلا أنه يستحق المناقشة بحسابه بقيمة الدولار الحالية أو بقيمة القوة الشرائية (PPP). إن متوسط مستويات الدخل محسوبة بالقيمة الحالية للدولار يمكن الجدال لاعتبارها انعكاساً أفضل لفجوة الإنتاجية فى القطاع التجارى، وهو الأقرب صلة إلى تحديد مستويات التعريفات، ولكنه عرضة لأهواء تقلبات سعر الصرف، التى يمكن ألا يكون لها أى علاقة بالفروقات فى الإنتاجية. أما بيانات الدخل محسوبة بقيمة القوة الشرائية فهى أقرب تعبيراً عن إنتاجية الدولة الإجمالية، ولكنها تميل إلى التقليل، وفى كثير من الأحيان بشكل كبير، من الفروقات فى الإنتاجية فى القطاع التجارى. فى الفقرات التالية، استخدمت بيانات قيمة القوة الشرائية، إلى درجة ما لأنها تشير بشكل أفضل إلى الإنتاجية الإجمالية للدولة، وأيضاً لأن أفضل تقدير تاريخى لمستويات دخل الدول المتقدمة الذى قدمه ماديسون قد استخدمته.(٢٤٦)

استثناداً إلى تقديرات ماديسون، فقد كانت النسبة خلال القرن التاسع عشر بين متوسطات مستويات دخل الفرد بحساب قيمة القوة الشرائية فى الدول التى كانت الأكثر فقراً (مثل اليابان وفنلندا) وبين مثيلاتها فى الدول المتقدمة التى كانت الأكثر غنىً (مثلاً هولندا والمملكة المتحدة) حوالى ١ إلى ٢ أو إلى ٤* (٢٤٧). هذا الفارق لا يصل من قريب ولا من بعيد لمقدار الفجوة الحالية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

تُظهر بيانات حديثة من موقع البنك الدولى على الإنترنت، أنه فى عام ١٩٩٩م كان الفارق فى متوسطات مستويات دخل الفرد بحساب قيمة القوة الشرائية فى الدول الأكثر تقدماً (مثل سويسرا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية) وبين الدول الأقل تقدماً (مثل أثيوبيا ومالاوى وتنزانيا) هى بنسبة حوالى ٥٠ أو ٦٠ إلى ١. (٢٤٨) أما الدول النامية متوسطة الدخل مثل نيكاراجوا (٢٠٦٠$) والهند (٢٢٣٠$). وزيمبابوى (٢٦٩٠$) فيجب أن تكافح فجوات فى الإنتاجية تصل

(*) تكتب النسبة بترتيب المتناسين نفسه. لذا فالأفقر يكون ١ والأغنى ٢ أو ٤.

نسبتها إلى حوالى ١٠ أو ١٥ إلى ١. حتى الدول النامية المتقدمة إلى درجة كبيرة مثل البرازيل (٦٨٤٠$) أو كولومبيا (٥٥٨٠$) فإن نسبة فجوة الإنتاجية بينها وبين الدول الصناعية الأولى تصل إلى ٥ إلى ١.

عندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر متوسط حماية بالتعريفات على صناعاتها نسبته أكثر من ٤٠ فى المائة، كان متوسط دخل الفرد عند حسابه بقيمة القوة الشرائية حوالى ثلاثة أرباع مثيله البريطانى (٢٥٩٩$) مقابل ٣,٥١١ $ فى عام ١٨٧٥م) (٢٤٩). كان هذا عندما كانت «الحماية الطبيعية» التى تفرضها المسافة، والتى كانت ذات أهمية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية، أكبر بدرجة ملحوظة من الحماية اليوم، كما يُقِر حتى البنك الدولى فى العبارة المقتبسة منه عاليه(٢٥٠). بالمقارنة بذلك، فإن مستوى متوسط نسبة التعريفات التجارية البالغ ٧١ فى المائة الذى فرضته الهند إلى أن وقعت اتفاقية منظمة التجارة العالمية ـ بالرغم من حقيقة أن متوسط دخل الفرد محسوبًا بقيمة القوة الشرائية هو حوالى ١ إلى ١٥ من مثيله لدى الولايات المتحدة الأمريكية ـ يجعل الدولة بتوقيعها للاتفاقية تبدو بطلاً فى الدعوة إلى التجارة الحرة. فعقب توقيع الهند على الاتفاقية، خفَّضت متوسطًا حقيقيًّا تعريفاتها التجارية إلى ٣٢ فى المائة، لتصل إلى مستوى لم ينخفض عنه متوسط تعريفات الولايات المتحدة الأمريكية فيما بين نهاية الحرب الأهلية وبين الحرب العالمية الثانية.

بالنظر إلى مَثَل أقل تطرفًا، ففى عام ١٨٧٥م كان متوسط مستوى تعريفات الدنمارك حوالى ١٥ – ٢٠ فى المائة عندما كان متوسط دخل الفرد أقل قليلاً من ٦٠ فى المائة من بريطانيا (٢٠٣١ مثابل ٣٥١١). انصياعًا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، خفَّضت البرازيل متوسط تعريفاتها التجارية من ٤١ فى المائة إلى ٢٧ فى المائة، وهو مستوى لا يزيد كثيراً عن مثيله الدنماركى، ولكن مستوى دخلها محسوبًا بقيمة القوة الشرائية هو بالكاد ٢٠ فى المائة من مثيله الأمريكى (٦٨٤٠ مقابل ٣١٩٠١) (٢٥١).

مع الأخذ بالاعتبار فجوة الإنتاجية، فحتى مستويات الحماية المرتفعة نسبيًّا والتى كانت سائدة فى الدول النامية حتى ثمانينيات القرن العشرين، حتى هذه المستويات، لا تبدو كبيرة بالمقارنة مع الدول المتقدمة فى أطوارها السابقة. عندما ننظر إلى المستويات الأقل بدرجة ملحوظة ـ للتعريفات والتى أصبحت سائدة بعد عقدين من الانفتاح التجارى الواسع فى الدول المتقدمة، يمكن القول بأن الدول النامية اليوم هى فى الحقيقة أقل ميلاً للحماية مما كانت عليه الدول المتقدمة فى السابق.

* * *